

# نساء في الظلام

قراءة في العنف ضد النساء في فلسطين المتمثل بأبشع صورته في جرائم القتل على خلفية  
"الشرف".

---

بقلم: ايما هانسون

حرر بقلم: اليزابيث فريد

ترجمة: فاتنة جمل

نيسان 2008

## ملخص

اخترقت جذور العنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي كافة أرجاء العالم بعدة صور وأشكال، فهناك عنف جسدي ونفسي وجنسي. وعادة ما تكون النسوة هي الفئة الأكثر عرضة للعنف. تولى المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون عناية فائقة ويتم اذاعتها واطلاع العالم عليها، غير أن الضوء لا يسقط بما فيه الكفاية على أوضاع النساء في فلسطين. فبدلاً من ذلك تركز وسائل الاعلام على الاضطهاد الذي يمارس من قبل الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين . وغالبا ما يتم اتخاذ الانشغال بحل المشاكل التي يسببها الاحتلال ذريعة لتجاهل التركيبة العنصرية والمجتمع البطريركي التقليدي في فلسطين.

أشارت ابحاث حديثة الى ان العنف ضد النساء مشكلة قديمة تشكل معضلة حقيقية في حياة النساء في فلسطين. لقد ادت سيطرة الرجال المتواصلة منذ زمن بعيد على تصرفات و تحركات النساء الى اقصائهن عن الميادين السياسية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. وقد ترتب على ذلك اكمال المرأة كليا على الرجل. وتتمثل أبشع صور سيطرة الرجل على المرأة في قتل النساء حفاظا على شرف العائلة.

يعتقد المجتمع التقليدي أن شرف العائلة مصون طالما حافظت نساؤها على عذريتهن، ولذا فان على النساء في أي عائلة تجنب الاقدام على اي تصرف من شأنه أن يؤثر على سمعتهن او يتهدد شرف عائلتهن ويجلب لها العار. ان لهذا المفهوم حول الشرف والعار نتائج مدمرة على حياة النساء، فهذا يعني أن المرأة مقيدة ليس فقط في أفعالها بل هي مقيدة بفعل الضغط الاجتماعي الواقع عليها (مثل الاشاعات والمصائد الاجتماعية) بغض النظر عما تقوم به فعلا.

يتم قتل انساء على خلفية الشرف في كافة أرجاء العالم مع انه لا يشار اليه دائما عل انه قتل بسبب " الشرف". تصرف الاسماء المطلقة على هذه الجرائم النظر عن الجريمة الواقعة فعلا الى الجريمة التي ارتكبتها المرأة المقتولة. ان تداخل القوانين العرفية مع القوانين التي سنتها السلطة الوطنية الفلسطينية ادى الى عدم انتظام وثبات القوانين المطبقة فعلا. وقد ادى هذا التداخل وما نتج عنه من فوضى قانونية الى الحاق المزيد من الأذى بالنساء سيما وأن تركيبة المجتمع البطريركية التقليدية تعزز من هذا التوجه العنصري. يعتبر العنف الممارس ضد المرأة في مثل هذه المجتمعات أمرا "ثانويا" متكررا، في حين تعتبر جرائم القتل على خلفية "الشرف" شأنا عائليا. اما في حالة جرائم الاغتصاب، فزواد الجاني بالمجني عليها يخلصه من العقاب.

تزودنا هذه التركيبة النمطية وهذه المفاهيم بفكرة عن العنف الممارس ضد النساء داخل المجتمع الفلسطيني. وتهدف جرائم قتل النساء على خلفية الشرف في فلسطين الى بسط هيمنة ذكورية على المجتمع بغية زرع الخوف في نفوس النساء. ولتغيير هذا الواقع الأليم ، يجب أولا أن نتحدى البنية الاجتماعية التقليدية وان يتم ايقاف العنف ضد النساء فورا.

4	1. مقدمة.....
5	1.1 هذه الدراسة.....
5	1.1.1 العقبات والقيود الاحصائية.....
6	1.2 بحث سابق.....
8	2 شرف، عار، و قتل.....
9	2.1 توجهات عامة حول الشرف والسلوك القويم.....
10	3 العنف الاجتماعي والبنوي ضد المرأة.....
12	3.1 النساء في التعليم والاقتصاد والسياسة.....
12	3.1.1 فرص التعليم والعمل.....
13	3.1.2 الاقتصاد.....
13	3.1.3 المشاركة السياسية.....
14	3.2 النظام القانوني.....
14	3.2.1 النظام القانوني الرسمي.....
15	3.2.2 النظام القبلي القانوني.....
16	3.2.3 التداخل بين تركيبتي النظام الرسمي والنظام غير الرسمي.....
17	4. النساء في المجتمع الفلسطيني المعاصر.....
17	4.1 الانتفاضة.....
18	4.2 انتخاب حماس عام 2006.....
20	4.2.1 غزة ، والخوف من الموت مع ضياع الشرف.....
20	4.5 ما هي الجهود المبذولة لمحاربة جرائم القتل على خلفية " الشرف ".....
21	5.1 منظمات المرأة ومنظمات حقوق الانسان وناشطات الحركة النسوية.....
22	5.2 وزارة الشؤون الاجتماعية.....
22	5.3 (MEHAWER) ملجأ النساء.....
24	6. استنتاجات.....
24	6.1 ظاهرة القتل على خلفية " الشرف ".....
25	6.2 ما هي العقبات والمعوقات القانونية؟.....
25	6.3 المشاكل التي تعترض محاربة جرائم القتل على خلفية الشرف.....
26	6.4 ملاحظات استنتاجية.....
27	7. توصيات.....
29	8. المصادر و المراجع.....

## 1. مقدمة

تعتبر ظاهرة التمييز ضد النساء عالمية، فهي موجودة في معظم - إن لم يكن في كافة- المجتمعات ويتراوح مدى بروزها من مجتمع لآخر. يؤثر النظام البطريركي التعسفي الذي تستند إليه الأنظمة المجتمعية العالمية الى الكيفية التي يفكر ويتصرف بموجبها الفرد و بالتالي فانها تخط الهوية العامة لمجتمعاتنا. وتدعم النظم والممارسات القانونية اضافة الى أفكارنا ومبادئنا هذه التركيبة النمطية.

يتم التعبير عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي بطرق مختلفة حول العالم، إلا أن العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة يعتبر القاسم المشترك بينها جميعاً. ثمة عدة نظريات لتفسير هذه الظاهرة، وقد عزت بعض هذه النظريات العنف الممارس ضد المرأة الى التقاليد والممارسات الثقافية والدين، في حين تركز نظريات أخرى على الهيمنة الذكورية السائدة في المجتمع والحاجة الدائمة لقمع المرأة. تتجسد هذه الرؤية في أفعال صورها بقتل النساء. وفي غالبية الحالات التي قُتلت فيها النساء، كان مرتكب هذه الجريمة اما الزوج أو احد أفراد العائلة المقربين أو صديق للعائلة.

ولأن معظم المجتمعات الحديثة تركز الى تاريخ هيمن فيه الرجل على المرأة في مجتمعات تسودها النمطية، فإن بنيتها هي الأخرى ورثت التركيبة التي تبنت التمييز كمبدأ متواصل ضد المرأة لصالح الرجل. وبالتالي، فإن النساء هي الفئة التي تستدفعها التركيبة الاجتماعية والقانونية وأنظمة المحاكم والتوظيف والتركيبة الاقتصادية والبيئة المحلية.<sup>1</sup>

يعيش المجتمع الفلسطيني في ظل أوضاع متقلبة واستثنائية. عادة ما تهيم الأوضاع الاقتصادية الثابتة اضافة الى الأمان السياسي الحياة الامنة للمواطنين. ولكن منذ بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000، عانت فلسطين من تدهور اقتصادي حاد وتفش للبطالة وقيود على تحركات الناس. وقد أدت الانتخابات التي أجريت عام 2006 والتي فازت على أثرها حماس الى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة. لقد أدت هذه النتيجة الى فرض عقوبات اقتصادية من قبل المجتمع الدولي اضافة الى تصعيد أعمال العنف بين حماس وفتح. في الوقت الحاضر، تعود المؤسسات اليوم في الضفة الغربية بشكل تدريجي الى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي المقابل، فإن الأوضاع في غزة مأساوية، فباغلاق كافة المعابر علق المواطنون الغزيون في المنطقة منذ 2007. وقد تفاقمت هذه الأزمة في شهر كانون الاول من عام 2008 عندما تم ايقاف كافة الرحلات المتجهة من والى غزة، الأمر الذي أدى الى نقص هائل في الوقود والطعام.

لقد اثرت العقبات النجمة عن الاحتلال والمجتمع سلبيا على المرأة الفلسطينية. حيث عانت النساء من عدة أشكال من الاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي، بناء على التمييز المنبثق عن مجتمعاتهن وعن اسرائيل. تعتبر التقاليد البطريركية النمطية العائلة قلب المجتمع، وتعتبر الرجل محور العائلة. تجسدت سيطرة الرجل على المرأة في عدة أشكال. وتجلت هذه السيطرة في أبشع صورها من خلال ارتكاب جرائم القتل على خلفية "الشرف"، بمعنى قتل الفتاة أو المرأة بذريعة حماية ما يسمى شرف العائلة. وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يبلغ عدد النساء اللواتي يعتبرن ضحايا جرائم "الشرف" 5.000 ضحية سنويا حول العالم. من الصعب تحديد العدد الحقيقي لضحايا القتل على خلفية "الشرف" في فلسطين لأنه يعتبر موضوعا حساسا لا يمكن طرحه أو الخوض فيه بسهولة. ان سيطرة العائلة على أفرادها، غالبا ما تمنعهم من اللجوء لجهات خارجية طلبا للمساعدة أو القيام بابلاغ الشرطة في حال ارتكاب الجرائم، الامر الذي يؤدي الى وجود عدد كبير من الحالات الغامضة فيما يتعلق بالعنف داخل الأسرة والقتل على خلفية "الشرف".

### 1.1 هذه الدراسة

تعنى هذه الدراسة بتغطية موضوع العنف ضد المرأة في فلسطين والمتجسد بأبشع صورهِ فيما يعرف بجرائم القتل على خلفية "الشرف". تؤمن المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان بانهُ لكي تتمكن من التوصل لحل مشكلة ما بفعالية، يجب فهم خلفية هذه المشكلة بشكل تام والمحتوى الاجتماعي والعرقى الذي تقع فيه. لقد وقعت حوادث القتل على خلفية "الشرف" في عدة اماكن ودول حول العالم. تسعى هذه الدراسة

<sup>1</sup> شلهوب- كيפורكيان، 2002: 577  
<sup>2</sup> (MADRE)

لتحليل هذه الظاهرة بإطار موسع لتشمل العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني. ويختبر التقرير المعوقات ضمن الأنظمة القانونية والتي تقف عقبة في وجه المساواة بين الجنسين وما تقوم به المؤسسات والمنظمات من دور فاعل لحل هذه المشاكل والتصدي لها.

يستند هذا التقرير الى بحث ابتدائي قامت به المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان خلال شهر كانون الثاني وشباط من عام 2008. وقد تم اجراء عدد متنوع من المقابلات في الضفة الغربية مع العديد من المؤسسات والمنظمات لمواجهة مشكلة العنف ضد النساء ومتابعة مسألة حقوق المرأة. تتواجد هذه المؤسسات في الضفة الغربية، الا أن ثمة مؤسسة آخر تسمى "مجتمع المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية" لديها مكتب في غزة لمتابعة هذه المواضيع. وهناك فقط مركز واحد في رام الله وهو مركز شؤون المرأة يوجد مقره في غزة ، وقد تم اجراء المقابلة في رام الله.

تم اجراء عدد من المقابلات مع ممثلي الشؤون الاجتماعية في نابلس وطولكرم وبيت لحم بخصوص عملهم والليات المتبعة اضافة الى الخبرات العديدة. وقد سنل مدير الشرطة المركزية في مديرية طولكرم عن رأيه في التوجهات السائدة في الحالات ذات الصلة. وقد تمت أيضا مقابلة العاملين في ملجأ المرأة الذي تم تأسيسه حديثا، في بيت ساحور " محاور " (MEHAWER) .

### 1.1.1 العقبات والقيود الاحصائية

ان الظروف المتقلبة باستمرار في فلسطين تجعل من الصعب التوصل الى تفسير دقيق ومحقق بخصوص الوضع الحالي. لقد تم الحصول على الاحصائيات الواردة في هذه الدراسة خلال عامي 2002 و 2005 أي قبل الانتخابات التي نتج عنها فوز حماس عام 2006 واطهار الاسلام بصورة متطرفة واغلاق غزة. من المهم بمكان معرفة كيف أثرت كل هذه العوامل على أوضاع النساء في فلسطين.

من غير الممكن معرفة موقف الفرد وشعوره و تصوره لموضوع ما من خلال مقابلة واحدة. ولذا فمن الصعب التوصل الى تفسير دقيق حول موضوع العنف ضد المرأة. ولان النساء غالبا ما يعتبرن أن سيطرة الرجل على مسار حياتهن جزء من نظام الحياة والطبيعة، فهن يتقبلن فكرة أنهن جزء من "ملكية" الرجل. ولذلك ترى النساء أن العنف الممارس ضدهن من قبل الأب أو الجد هو جزء من حقهم. يترتب على ذلك أن تكون ردود الأفعال التي ترد في تقارير المسح الاجتماعي أو خلال المقابلات خاضعة لوجهة نظر الأفراد بحد ذاتهم ، أي أنها تفتقر الى الموضوعية ، فهي تستند الى تصور المرأة لوضعها الراهن على حدة. اضع الى ذلك ، أن مفاهيم الشرف والعار تمنع الناس حتى من مناقشة شؤون العائلة علنا.

### 1.2 بحث سابق

يعرف العنف الداخلي (في الأسرة) على أنه " أي تصرف مقصود أو غير مقصود يقوم به أي فرد من أفراد الأسرة ضد فرد آخر بقصد الحاق أذى نفسي او جسدي أو أشكال أخرى من الألم أو الاضطهاد به"<sup>3</sup> ويصنف العنف الى ثلاثة أنواع: نفسي و جسدي وجنسي. ويعتبر العنف النفسي الأضعب من حيث تعريفه وتحديد ملامحه، فهو يتراوح من الصراخ الى المناداة بلقب الى الاتهام والتهديد الى التعليق والاقدام على افعال ما. يشمل العنف الجسدي الاقدام بافعال ضد الجسد ويشمل أي فعل من شد الشعور الى الضرب والقتل. أما النوع الثالث وهو العنف الجنسي فيشير الى التحرش الجنسي و رفض استخدام موانع الحمل أو أي عمل اخر لارغام الطرف الاخر على القيام بعلاقات جنسية (ولا يقتصر هذا على الجماع) بما في ذلك العلاقات ضمن الزواج. ويتضمن العنف على نطاق أوسع من هذا العنف التركيبي البنوي ضد الناس بناء على الجنس. يتخذ العنف التركيبي غالبا سياسيا و اقتصاديا وقانونيا وغير ذلك من الأفعال التي غالبا ما تستهدف النساء لانها لا تمنحهن حقوقا مساوية لتلك التي تمنحها للرجل. تتشابه كل هذه لعوامل معا وتؤدي مجتمعة الى تفاقم معاناة المرأة وجعلها تعيش واقعا غير أقل أمانا.<sup>4</sup>

<sup>3</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني  
<sup>4</sup> مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

يتخلل العنف حيطة الفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي و في الفترة التي تولت فيها السلطة الفلسطينية مهامها. ومع ان العنف ليس مظهرا طبيعيا في حياة الفلسطينيين، فانه يؤثر بشكل كبير على حياتهم والانشطة التي يمارسونها. في عدة حالات، تبدأ ممارسة العنف في مراحل مبكرة من حياة المواطنين اما بشكل مباشر او غير مباشر. وغالبا ما يعتبر الوالدان العنف اداة لتعليم الاطفال "لادب"، الامر الذي يؤدي الى تواصل حلقة العنف عبر الاجيال.<sup>5</sup>

ثمة عدة طرق لمعالجة المشاكل المتعلقة بالعنف المنزلي. ومن ابرز الباحثات في هذا المجال، نادرة شلهوب كوفيركيان العاملة لدى مدرسة الجامعة العبرية للعمل الاجتماعي، حيث اصدرت عددا كبيرا من المقالات في هذا الاطار وساهمت بشكل ملحوظ لفهم موضوع العنف الذي يستهدف النساء. وقد عرفن هذه الباحثة جرائم القتل على خلفية "الشرف" على انها تشمل كل انواع العنف الممارس ضد النساء الذي يدفعهن للحفاظ على "شرفهن" خشية فقدان حياتهن. اضع الى ذلك ان مفاهيم الشرف والعار، غالبا ما تؤدي الى تحميل النساء مسؤولية ما يحل بهن بدلا من مقاصصة الجاني. ففي حالات الغتصاب مثلا، لا تجرؤ العديد من الضحايا من الفتيات والنساء على الحديث عما حل بهن خشية تحميلهن المسؤولية. اضع الى ذلك انهن لا يجرون على طلب المساعدة خارج اطار العائلة بسبب خوفهن المتواصل من افتضاح الامر بشكل او باخر، مما يؤدي الى تلوث شرف العائلة ومن ثم تعرض حياتهن للخطر.<sup>6</sup>

وجدت تالف من المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة اطلقت على نفسها اسم: المنتدى، ان ثمة 32 من حالات قتل النساء على خلفية "الشرف" في فلسطين في الفترة الواقعة بين عامي 2004 و 2006. تظهر المعلومات التي تم الحصول عليها في كل من هذه الحالات ان ثمة عدة عقبات تتعرض لها النساء في فلسطين. تراوحت اعمار اغليبيتهن المتمثلة في 15 حالة بين 21 و 28 عام. بلغ عمر اصغرهن 15 عاما، في حين بلغ عمر اكبرهن 55. وقد كانت 14 فتاة من بين ال 32 المذكورات غير متزوجات، الامر الذي يكشف الخطر الذي يهدد حياة الفتيات غير المتزوجات. كما اظهرت الاحصائيات ان نصف النساء الضحايا من غزة، والنصف الاخر من الضفة الغربية. كانت 15 منهن يعشن في المناطق الريفية، فيما كانت 9 منهن يعشن في مخيمات اللاجئين، اما الثمانية المتبقيات فكن يعشن في المدن.<sup>7</sup>

بمقارنة هذه النتائج مع تلك التي توصل اليها جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، فان معدل العنف النفسي اعلى بين صفوف النساء المتزوجات او اللاتي كن قد تزوجن (61.7%) للمتزوجات مقارنة مع 52.7% لغير المتزوجات)، في حين كان معدل العنف الجسدي هو الاعلى في صفوف النساء غير المتزوجات (25% لغير المتزوجات مقارنة مع 23.3% لغير المتزوجات)<sup>8</sup>. ومن الفروقات الملحوظة بين كلتا الاحصائيتين، هي ان العنف الممارس في الضفة الغربية (وفقا لجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني) اكثر انتشارا منه في غزة حيث ترتفع نسبه في الجنوب.<sup>9</sup>

وقد لاحظ جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني الصعوبة البالغة في دراسة العنف والنوع الاجتماعي والتكيز ضد النساء. من السهل تعميم اوضاع النساء حول العالم وبالتالي التعميم على الاوضاع والفوارق المحلية والتاريخية والاجتماعية اضافة الى تفرد التجربة التي تعيشها النساء. بالنسبة للعنف الممارس ضد النساء في فلسطين، فان الاحباط الذي يعانیه الذكور بسبب الاحتلال، يستخد كمبرر للعنف المنزلي<sup>10</sup>. مما لا شك فيه ان الاحتلال الاسرائيلي يلعب دورا في تفاقم ظاهرة ممارسة العنف ضد النساء، بيد ان هناك عوامل اخرى تلعب دورا في تفشي هذه الظاهرة.

تختلف الدوافع لقتل النساء وفقا لاختلاف الثقافات التي تسود المجتمعات المتنوعة. وتتضمن هذه الدوافع الشرف والعاطفة والمنطق والارتباك المفاجيء. الا ان كل هذه الاسباب تعبر عن سيطرة الرجل، وقوتهم المتوارثة التي يسيطرونها على ممارسات النساء وحياتهن ومن ثم موتهن. ان لهه الاسباب "مبررات" قانونية، حيث ان النظام القانوني يبرر جرائم القتل هذه لانها تعبير عن سيادة الرجل.<sup>11</sup>

<sup>5</sup> مقابلة مع اهيلة شومار، سواء، القدس، 2008-1-23

<sup>6</sup> شلهوب كوفيركيان، 1999(أ): 165

<sup>7</sup> المنتدى، 2007: 17

<sup>8</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(أ): 37، 31

<sup>9</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(أ): 37، 55

<sup>10</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(أ): 26 (ff)

<sup>11</sup> ويلشمان و حسين، 2005: 13

غالبا ما يكون مرتكب جريمة قتل الفتاة على خلفية "الشرف" هو قريب مباشر للضحية كابيها او اخها او عمها او خالها او ابن عمها او ابن خالها. لكن تتم مناقشة مسألة القتل هذه مع باقي افراد العائلة (غالبا الرجال) قبل الاقدام عليها. ولذا تعتبر جريمة القتل على خلفية "الشرف" شأنا عائليا يمارس فيه الافراد الكبار في السن سيطرتهم على الافراد الاصغر سنا وينسب القتل في هذه الحالة الى مجموعة برمتها وليس الى القاتل وحده.<sup>12</sup>

من المهم الفصل بين مصطلح "جرائم القتل على خلفية الشرف" و "الجرائم المرتكبة بفعل الاندفاع والحب"، ذلك لأن لهما امتدادات واثارا مختلفة. فالنوع الأخير هو عمل عشوائي يرتكبه فرد واحد وعادة ما يكون الأب كاستجابة لفعل قام به طرف اخر. أما النوع الاول فجريمة ترتكب على يد واحد او اكثر من عائلة الضحية(التي غالبا ما تكون امراة). انها جريمة ترتكب عن سبق الاصرار والترصد. اما الجرائم العشوائية التي تنتج بسبب ان العاشق يريد أن ينتقم لنفسه فهي مبررة وتفهّمها المحاكم (التي يسيرها الذكور غالبا). كذلك الحال في جرائم "الشرف" فالجاني يدفع اللوم عن نفسه ويوجهه الى الضحية الانثى وبذلك فهو ينجو بفعلة.<sup>13</sup>

كتبت بيرنا سين أنه يجب فهم الجرائم المرتكبة على خلفية الشرف في اطار مفهوم وتصور أوسع نطاقا يشمل كل أنواع العنف المرتكب ضد النساء وليس فقط ضمن اطار جرائم القتل المرتكبة ضدهن. كما اشارت الى ان التركيز فقط على الثقافة السائدة كمبرر للجرائم المرتكبة على خلفية الشرف سيؤدي الى ضياع حقيقة الواقع الذي تعيشه النساء فعلا. حيث يقترح هذا التفسير أن الحل الوحيد لمعالجة الواقع الاليم الذي تحياه النساء من عنف وقتل يتجسد في نقل ثقافة المجتمع الحالي من ثقافة اسلامية الى ثقافة غربية. الا ان هذه فكرة عمياء ، فالواقع أنه لم تنجح أي من ثقافات العالم في تخفيف العنف الموجه ضد النساء.<sup>14</sup>

## 2. الشرف والعار والقتل

ان مفهومي الشرف والعار هي مفاهيم معقدة نابعة عن تعريفات ضيقة الأفق ومضللة. وقد تخلت هذه المفاهيم حياة الفلسطينيين ويمكن تعريفها بشكل موسع على أنها العلاقة بين العائلة والمجتمع والموقع الذي يحظى به كل منهما بموجب تلك العلاقة.<sup>15</sup> تتمحور هذه العلاقة حول شرف الرجل الملقى على عاتق فتيات العائلة ويتركز ذلك تحديدا حول فكرة صون الفتاة غير المتزوجة لعزوبتها وكذلك حول امتناع المرأة المتزوجة عن الاتيان بأي ممارسات جنسية خارج المؤسسة الزوجية، " تجسد الفتيات شرف الرجال من خلال تصرفاتهن الاجتماعية وممارساتهن الجنسية". أما الرجال فهم مسؤولون عن حفظ شرف فتيات عائلاتهم ، أي حماية المرأة من الفساد و يتوجب على الفتيات الاستجابة لعادات وتقاليد المجتمع ، فمثلا عليهن عدم الاتيان باي ممارسة جنسية كانت قبل الزواج كما عليهن الالتزام بالحشمة والوقار والطهارة والانسام بالبراءة.<sup>16</sup>

تعتبر مفاهيم الشرف والعار أساسية في التركيبة الاجتماعية للفلسطينيين، فحتى العائلات المتقدمة والعلمانية مضطرة الى الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية ليتجنبوا الشائعات التي قد تتسبب في تشويه سمعة عائلاتهم. حيث لا تستطيع المرأة أن تظهر صداقاتها علنا مع الرجال من غير أقاربها خاصة عندما تكون برفقة زوجها لان هذه التصرفات تجلب العار له.<sup>17</sup>

ان مسؤولية الشرف تقيد بشكل كبير حياة الفتيات والنساء و تصرفاتهن وتحركاتهن واختياراتهن. وان كان لدى الفتاة علاقة ما أو سرت شائعة عن وجود علاقة ما بينها وبين أحدهم أو أقدمت على ارتكاب تصرف ما مخالف لعادات وتقاليد مجتمعها فان ذلك يجعلها هي وامها عرضة للوم ويضع سمعة عائلتها على المحك.<sup>18</sup> عندها تسعى العائلة لاختفاء "العار" الذي قد يلحق بها.<sup>19</sup> تتراوح التصرفات التي قد تقدم عليها العائلة في مثل هذه الحالات من اخفاء الأمر ضمن الأسرة (ولا تقوم بابلاغ الشرطة في هذه الحالة) الى حبس المرأة في المنزل الى قتل المرأة لمسح العار الذي لحق باسم الأسرة. ينظر الى مفهومي الشرف والعار من زاوية

<sup>12</sup> المنتدى، 2007: 33 (ff)

<sup>13</sup> المنتدى، 2007: 8 (f) : ويشمان وحسين، 2005: 10

<sup>14</sup> سين، 2005: 61 (f)

<sup>15</sup> واموك، 1990: 22

<sup>16</sup> المنتدى، 2007: 20. شلهوب كفيركيان، 1999 (ب): 1278. واموك، 1990: 23

<sup>17</sup> مقابلة مع ناديا قطنا، جمعية المرأة العاملة للتنمية، طولكرم، 2008-2-04

<sup>18</sup> شلهوب كوفيركيان، 1999 (أ): 162

<sup>19</sup> شلهوب كوفيركيان، 1999(ب): 1278

اجتماعية، وبالتالي فان اخفاء الأمر أكثر أهمية من دعم الضحية أو معاقبة المذنب. ويترتب على ذلك أن لا يتم الإبلاغ عن أكثر حالات القتل على خلفية الشرف. ونادرا ما تحظى ضحايا هذه الجرائم بأي دعم أو مساندة في حين يلوذ مرتكب هذه الجرائم بالفرار بجريته.

## 2.1 توجهات عامة بخصوص الشرف والتصرف القويم

يبين مسح اجتماعي أجرته المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان عام 2002 التوجهات العامة حول الشرف. وأظهرت النتائج ان ثمة اعتقادا سائدا في فلسطين حول ضرورة اخفاء (أو اللجوء الى انكار القتل) لحماية سمعة واسم العائلة. تفوق نسبة الرجال الذين يدعمون هذه التصرفات من ناحية قتل الفتاة لمسح العار الذي لحق بالعائلة على نسبة دعم النساء لها، حيث تبلغ الأولى 25.9% في حين تبلغ الثانية 16.3%. في حين فاقت نسبة النساء اللاتي يفضلن اخفاء جريمة الشرف لحماية اسم العائلة نسبة الرجال.<sup>20</sup> وأظهرت الاحصائيات تفوق الرجال على النساء في تأييد فكرة ان العائلة لها الحق في تحديد مصير الفتاة. وافق 43.9% من الرجال عل أن " العائلة لها الحق في قتل الفتاة التي ترتكب تصرفا مشينا،" وقد أيد 25.3% من الرجال المستطلع اراؤهم بشدة أن للعائلة الحق التام للقيام بالقتل. في حين كانت نسبة النساء الداعمات لهذه الفكرة اقل. ومع ذلك فقد بلغت نسبة النساء الموافقات على قتل الفتاة الخارجة عن تقاليد المجتمع والتي تجلب العار لعائلتها 31.7%، وقد بلغت نسبة النساء المؤيدات بشدة لهذه الفكرة 15.4%.<sup>21</sup> تززع فكرة أن العائلة لها كامل الحق في السيطرة على حياة ومصير النساء فيها أي أمل في تحسين اوضاع النساء في فلسطين. وتدعم هذه النتائج ما يقوله الافراد المستطلع اراؤهم بخصوص أن الأفضل اجتماعيا لهذه العائلات أن تقوم بتجاهل او اخفاء العار وما يتبعه من ارتكاب جريمة القتل على أن ينتشر الخبر علنا بغض النظر عن مدى خطورة وهمجية الجريمة.

تزداد نسبة المؤيدين لفكرة القتل على خلفية الشرف في الأوساط الريفية عن الحضرية. حيث بلغت (27.4%) وارتفعت أكثر في مناطق المخيمات لتصل الى (37.9%) في حين بلغ في المدن الى (23.1%) . اما نسبة الافراد غير المتأكدين من موقفهم في مثل هذه القضايا فقد بلغت في المدن 10.1%. وهذه يعني أن نسبة المعارضين هي الأعلى في الاوساط الريفية حيث بلغت 67.4% مقارنة مع 66.7 في المناطق الريفية و59.3% في مناطق مخيمات اللاجئين.<sup>22</sup> وقد أكد جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني هذه الاحصائيات، حيث أفادت نصف النساء أن الرجل (الزوج) له الحق في استخدام العنف مع زوجته في حالة (تزايد الرفض من قبلها له). كما ازدادت نسبة التأييد لهذه الفكرة في غزة عنها في الضفة الغربية. اما على ارض الواقع فان الامر معكوس تماما.<sup>23</sup>

ويفيد المسح الاجتماعي الذي اجرته المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان بان مستوى التعليم والتدين لا يحدث فارقا في توجهات الافراد حول موضوع الشرف، وان التقاليد هي العامل البارز والأكثر تأثيرا بخصوص توجهات الأفراد في بهذا الشأن. يسلم مثل هذا التوجه الضوء على التأثير الذي تحظى به العادات والتقاليد على حياة الناس فيما يتعلق بلباس المرأة ايضا. وافق اكثر من 65% من الافراد المستطلع اراؤهم بان "المرأة يجب ان تغطي جسدها كله وان ترتدي نقابا" وقد كانت نسبة دعم الرجال هي العظمى لهذه الفكرة حيث بلغت 69%.<sup>24</sup>

ان الاوضاع السيئة التي تعيشها النساء في فلسطين راجعة الى التمييز العنصري وانعدام المساواة بين الجنسين. رفض ما نسبته 56.8% من افراد المجتمع الفلسطيني المستطلع اراؤهم فكرة اعطاء المرأة حريات مساوية لتلك الممنوحة للرجل، وقد شكل الرجال نسبة المعارضين الكبرى، فقد رفض 35% من الرجال هذه الفكرة بشدة، مقارنة ب 23.8% للنساء.<sup>25</sup>

<sup>20</sup> عجلوني، 2002: جدول 1

<sup>21</sup> عجلوني، 2002: جدول 2

<sup>22</sup> عجلوني، جدول 1 أ

<sup>23</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(أ): 37

<sup>24</sup> عجلوني، 2002: جدول 4

<sup>25</sup> عجلوني، 2002: جدول 8



يوضح المسح الاجتماعي الداعم لفكرة أن النظام الاجتماعي وبنيته يؤيدها الرجال لتحقيق صالحهم، تخوف الرجال من ازدياد قوة المرأة في المجتمع. ولأنه تتم تربية المرأة على أساس أنها خاضعة للعادات والتقاليد الاجتماعية، فإنها تستسلم لها وتنقل هذه الأفكار النمطية التقليدية للأجيال القادمة.

### 3. العنف الاجتماعي والبنوي.

يرتكز المجتمع الفلسطيني كسائر المجتمعات المعاصرة على بنية تقليدية نمطية تحتل فيها المرأة موقعا ثانويا. من ناحية تقليدية، ينظر للنساء على انهن غير قادرات على الاستقلال بذاتهن وفعالهن وبالتالي فهن بحاجة لحماية وارشاد الذكور لهن. ففي بداية حياة المرأة تتولى عائلتها الاهتمام بها ومن ثم يتولى زوجها هذه المسؤولية. ولذا فان الزواج عنصر اساسي في العائلة الفلسطينية وخاصة في حياة المرأة. وحتى تتمكن المرأة من صون عفتها وطهارتها، يتوجب عليها البقاء في المنزل أو بجواره مما يؤدي الى اقصائها عن الحياة العامة والسياسية.<sup>26</sup>

ترتكز الكثير من التقاليد المتعلقة بالمرأة على كونها "امراة"، وممارساتها الجنسية، وعذريتها. تؤدي الملاحظات المتضاربة المتعلقة بكينونة المرأة الى افتراض حاجتها الملحة الى ان يتم السيطرة عليها لحمايتها. غالبا ما تكون هذه المقاييس متضاربة ومبالغ فيها. غالبا ما يشار الى اساليب السيطرة على المرأة على انها حماية للمرأة. وينبثق هذا المفهوم عن الاعتقاد السائد بان المرأة غير قادرة على ضبط تصرفاتها وممارساتها الجنسية.<sup>27</sup> ان القوة الجنسية التي أسبغها المجتمع على المرأة تتهدد بنية وتركيبه المجتمعي النمطية. تشير كيتي وارنوك (1990) الى ان هذا الاعتقاد يلعب دور المحفز الاساسي للقيام بلوم المرأة فيما يتعلق بممارساتها الجنسية. ويترتب على مثل هذه الاعتقادات تقييد حياة المرأة واقصاؤها عن اداء دورها الكامل في المجتمع بكل اطره السياسية والاقتصادية وبالتالي منعها من الاقدام على اي نشاط لتحسين الواقع الذي تعيشه. وقد اشارت ناديا قطنا مديرة مركز المرأة العاملة في مدينة طولكرم، وهي مدينة تتم معظم اللقاءات السياسية فيها في الليل، سئسائل المجتمع: "ما تفعل امرأة مع مجموعة من الرجال ليلا؟"<sup>28</sup>

لقد كان للاحتلال الاسرائيلي تأثير سلبي وايجابي على واقع النساء في فلسطين. كتبت وارنوك ان انكار اسرائيل المتواصل لفلسطين ادى الى ازدياد الحاجة لحماية التراث العائلي الفلسطيني والاصرار على كل قيمه ومبادئه. بعد عام 1976 زادت نسبة الجنود الاسرائيليين المنتشرين في المناطق الفلسطينية سرا وعلنا، الامر الذي ادى الى ارتداء مزيد من النساء للحجاب (الرداء الذي ترتديه النساء المسلمات لتغطية رؤوسهن واجسادهن. ويتخذ هذا الرداء اشكالا اخرى في دول العالم العربي ليتضمن ارتداء النساء للغطاء ايضا).<sup>29</sup> وقد شجعت حركات المقاومة الجديدة النساء على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين. يمكن اعتبار الرجال والنساء اثناء النضال الوطني ابان المرحلة ما قبل وخلال بداية الانتفاضة الاولى، متساوين الى حد كبير. اضافة الى ذلك قد ارتفعت نسبة النساء العاملات وتم انشاء العديد من المنظمات المعنية بشؤون المرأة. ورغم ذلك فان التطور السياسي لم يتماشى مع المساواة الاجتماعية، مما يعني أنه كان بإمكان المرأة ان تحتل دورا قياديا في الاطار السياسي لا الاجتماعي (ضمن عائلتها). فضمن العائلة الفلسطينية، كان ينظر للمرأة على انها تابعة للرجل حتى في تلك الحقبة الزمنية.<sup>30</sup>

وصل النضال لتحقيق حرية المرأة الذروة عام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الاولى.<sup>31</sup> وقد ترك ذلك تأثيرا كبيرا على طبيعة الادوار التي تتولاها المرأة، وعلى الحركات النسوية، ويجاد منظمات تعنى بشؤون المرأة، الا ان ذلك لم يؤثر بشكل دائم على طبيعة وحياة المجتمع الفلسطيني.<sup>32</sup> حيث ظلت العائلة نواة المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والدينية. اضعف الى ذلك ان اعداد الشعور بالحماية والضمآن الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة، ادى الى ان تحتل العائلة دورا اضافيا في اطار توفير الامن والحماية ايضا. ويعني ذلك ان على النساء التخلي عن العديد من احتياجاتهن ورغباتهن وطموحاتهن لتحقيق الصالح العام

<sup>26</sup> واموك، 1990: 20 (f)

<sup>27</sup> واموك، 1990: 24

<sup>28</sup> مقابلة مع ناديا قطنا(جمعية المرأة العاملة للتنمية المجتمعية، طولكرم، 2008-2-04

<sup>29</sup> واموك، 1990: 50 ff

<sup>30</sup> مقابلة مع دياب زيد، جمعية المرأة العاملة للتنمية، رام الله، 2008-1-22. جاد، 1998: 57 ff. صباغ، 1998: 3

<sup>31</sup> شلهوب كيوفيركيان، 2005: 162

<sup>32</sup> شاروني، 1995: 71

لاسرهن وحماية لسمعة عائلتهن.<sup>33</sup> ان التركيبة الاجتماعية التقليدية في المناطق الريفية اكثر قوة وتماسكا ولكن لها تاثيرا كبيرا على المدن وذلك بسبب ما للعائلات الممتدة وصلات القربى من اهمية بالغة في التركيبة الاجتماعية الفلسطينية.<sup>34</sup>

تزامن تحسن الاوضاع والمعايير الاكاديمية والمعيشية في فلسطين مع تحسن اوضاع النساء فيها. غير ان مشاركة النساء لم تؤخذ بجدية كبيرة عندما تم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما ان النساء لم تستغل الفرصة لممارس دورهن الطبيعي.<sup>35</sup> وقد تضعضت اوضاع النساء اكثر مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. اختلفت الانتفاضة الثانية عن الاولى في انها لم تعد مستندة الى الدعم الاجتماعي ككل. على العكس من ذلك، تكتلت حركات المقاومة خلال الانتفاضة الثانية ضمن اطر ومجموعات منظمة، شكل الرجال غالبيتها، وقد عبروا عن عدم رضاهم عن الاحتلال من خلال استخدام طرق واسلحة مختلفة.<sup>36</sup>

لقد حققت الانتفاضة الثانية خسائر فادحة بالمجتمع الفلسطيني وتحديدا بالنساء. حيث ارتفعت معدلات الفقر كنتيجة لوضع قيود على تحركات المواطنين مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة وقمع النضال من اجل حرية المرأة لسنوات عديدة. كما ادى ازدياد تأثير حماس على المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية (خاصة بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006) الى مزيد من التدهور. لقد ادى صعود حماس الى تحول المجتمع الى البنية التقليدية مجددا الامر الذي ترك تأثيرا على كافة نواحي الحياة. وعندما تمت مناقشة تزايد شعبية حماس، قالت منال تفاعلة العاملة في مكتب الشؤون الاجتماعية في نابلس: "لقد متنا سنة كاملة."<sup>37</sup> سيتم تفصيل الاثر الذي خلفته الانتفاضة الثانية وصعود حماس لاحقا.

### 3.1 النساء في التعليم والاقتصاد والسياسة

ان الخلل في نزعات الانظمة تجاه الرجال والتمييز العنصري ضد النساء تظهر بوضوح في كافة النواحي والمناطق في المجتمع الفلسطيني. فبالاضافة الى العقوبات القانونية التي تواجهها النساء، فان البنية الاقتصادية والاجتماعية برمتها منبثقة عن جذور عنصرية تخدم مصلحة الرجال وتقلص من قوة وصلاحيات النساء.

#### 3.1.1 العليم وفرص العمل

من وجهة نظر الاحصاء، فان المساواة بين الجنسين ليست بالامر المستحيل في فلسطين. فقد ظهرت نتائج الاحصائيات التي اجراها جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني بان نسبة النساء اللاتي يتلقين التعليم الاجباري والثانوي متزايدة بشكل ثابت، وهي نسبة مقاربة جدا لنسبة الرجال الذين يتلقون المستويات نفسها من التعليم. تحصل ما نسبته 5.8% من النساء على درجة البكالوريوس او على درجات اعلى في التعليم، مقارنة مع 9.2% للرجال في فلسطين. غير ان هذه الفجوة قد تقلصت بسبب تولي النساء عدة مناصب في مؤسسات التعليم العالي.<sup>38</sup> وتتساوى نسبة الاناث اللاتي يتمن دراستهن في الجامعات مع نسبة الذكور. وفقا لشلهوب كوفيركيان، فان السبب في ذلك راجع الى تزايد نسبة العائلات التي ترسل ابنائها ليتلقوا تعليمهم الجامعي خارج فلسطين، وهذه هي السبب في التوصل الى نسبة تشير الى انخفاض الفرق بين نسبة الاناث اللاتي يتمن تعليمهن الجامعي ونسبة الذكور في هذا الاطار.<sup>39</sup>

الا ان هذه العوامل الاكاديمية لم تلعب دورا في احقاق المساواة في فرص العمل بين الرجال والنساء. حيث تشارك ما نسبته 12.7% (2006) من النساء في القوى العاملة، مقارنة مع نسبة الرجال البالغة 66.8% في هذا الحقل. يضاف الى ذلك ان النساء الحاصلات على درجة التعليم الجامعي يواجهن عقبات كثيرة اثناء سعيهن الحصول على وظيفة. لم تحصل ما نسبته 31.2% ممن تعلمن لمدة 13 عاما من النساء على عمل في الربع الاول من عام 2006 مقارنة مع 17% من الرجال. كما ان معدلات البطالة في صفوف النساء اللواتي تعلمن لمدة تقل عن 13 عاما هي اكثر من ضعف هذه المعدلات بين صفوف النساء اللاتي حصلن

<sup>33</sup> شلهوب كيوفيركيان، 2005: 163

<sup>34</sup> شلهوب كيوفيركيان، 2005: 167

<sup>35</sup> مقابلة مع نائلة عابش، (wac) رام الله، 2008-1-24

<sup>36</sup> مقابلة مع دياب زيد، جمعية المرأة العاملة للتنمية، رام الله، 2008-1-22

<sup>37</sup> مقابلة مع خولة نابلسي ومنال تفاعلة، مكتب الشؤون الاجتماعية، 2008-2-11

<sup>38</sup> جهاز الاحصاء الفلسطيني، 2006 (ج): 36، 43

<sup>39</sup> مقابلة مع نادرة شلهوب كيوفيركيان، الجامعة العبرية، 2008-2-12

على 13 عاما من التعليم.<sup>40</sup> وتظهر هذه الاحصائيات ان سوق العمل الفلسطيني لا يمنح النساء فرصا للعمل، كما انها تظهر ان حصول المرأة على شهادة جامعية سوف يؤهلها للحصول على عمل وبالتالي للانخراط في القوى العاملة في فلسطين.

### 3.1.2 الاقتصاد

لان مشاركة النساء في القوى العاملة ضئيلة جدا، فانهن يعتمدن على ازواجهن او ابائهن او عائلاتهن فيما يتعلق بتأمين احتياجاتهن المالية. تمضي اغلبية النساء وقتهن في البيت للقيام برعاية اطفالهن وبيوتهن، حيث تقوم المرأة بدور الزوجة و الام.

ومع تزايد معدلات الفقر والبطالة فقد احتلت المرأة دورا مختلفا في الحياة العائلية. ولان النساء اقدر في الحصول على حق الضمان الاجتماعي من الرجال، فان بعض النساء يشكلن المصدر الاساسي للرزق في عائلاتهن، وبالنظر الى هذا التوجه على وجه التحديد، فان نسبة النساء اللاتي تراس اسرها اكثر من تلك النسبة التي تشير اليها الاحصائيات. ومع ذلك فان المرأة لا تصرح بدورها الاجتماعي الحقيقي كمعيلة للأسرة في مثل هذه الحالات.<sup>41</sup>

ان اكثر من نصف النساء العاملات في قطاع القوى العاملة، يعملن كـ " حرفيات و تقنيات و مساعدات و كاتبات".<sup>42</sup> ومع ذلك فحتى لو قامت المرأة بنفس العمل الذي يقوم به الرجل، فانها تتقاضى اجرا اقل من الرجل. يبلغ معدل الاجر الذي تتقاضاه المرأة 63.1 شيكلا في اليوم، في حين يتقاضى الرجل 78.1 شيكلا في اليوم. يؤدي هذا الامر الى انخفاض نسبة العائلات التي تعيلها المرأة، حيث تشير الاحصائيات الى ان العائلات التي تتولى زمامها المرأة تعاني من الفقر اكثر من الاسر الاخرى بشكل عام.<sup>43</sup>

### 3.1.3 المشاركة السياسية.

ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار محدودة. فمع ان القوانين الانتخابية صممت بحيث تشجع وجود نظام انتخابي مختلط، وبالرغم من ادخال نظام الكوتة (الاقلية) فان الحضور النسوي ومدى تأثيره ليست موازية لمشاركتهم السياسية. ولكن مع كل ذلك، فقد ارتفعت نسبة النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني من 6% منذ عام 1996 الى 13% عام 2006.<sup>44</sup>

كما تقلصت قدرة النساء في التأثير على صنع القرار في المستويات السياسية الرفيعة لتصل الى 3% فقط. اما في الاطار القضائي فان المرأة ايضا مهمشة. تشكل نسبة النساء العاملات في الادعاء العام 13، كما وتبلغ نسبة العاملات في سلك المحاماة 15.7%. وعلى مستوى المجتمع، يتدنى الحضور النسوي في المجالس البلدية والقروية، حيث احتلت النساء 13 موقعا فقط من اصل 3.081 عام 2005.<sup>45</sup> وفي العام نفسه، كانت هناك سفيرة واحدة فقط، وممثلة واحدة عن فلسطين في الخارج، وثلاثة قاضيات. في حين غاب الحضور النسوي عن ساحات المحاكم الشرعية.<sup>46</sup>

## 3.2 النظام القانوني

لقد افرزت الاوضاع السياسية التي تنفرد بها فلسطين اختلاطا وتشوشا بخصوص سن وتشريع وتطبيق القوانين. ان خلط القانون العثماني وقوانين الانتداب البريطاني والقانون الادري(في الضفة الغربية) والقانون المصري(في غزة) والقانون الفلسطيني الحديث اضافة الى القوانين القديمة العرفية القبلية، خلقت اعتبارات قانونية معقدة ومتشابكة. وبسبب اغلاق المناطق والتدخلات العسكرية الاسرائيلية، بات تطبيق

<sup>40</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(ج): 57

<sup>41</sup> مقابلة مع هديل قزاز، HBF رام الله، 14-2-2008

<sup>42</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(ج): 54

<sup>43</sup> مراقبة حقوق الانسان، 2006: 26 f

<sup>44</sup> عيد- حسين، 2005. جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(ج): 63، باسيا، 2008:370 f

<sup>45</sup> جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006(ج): 62

وحفظ ونشر هذه القوانين بشكل فعال امرا غير ممكن، مما يعني ان السلطة الفلسطينية لم تتمكن من السيطرة بشكل تام على العنف في فلسطين، بل انها كانت مقيدة بفعل قوة الاحتلال الاسرائيلي واستخدام المدنيين للعنف.<sup>47</sup>

بناء على اتفاقية اوسلو، لا يسمح للسلطة الفلسطينية ان توقع اي معاهدات دولية للدفاع عن حقوق الانسان. ولذا فان السلطة ليست ملزمة باتفاقية ازالة كل اشكال العنصرية ضد النساء التي تبنتها الامم المتحدة عام 1979. ومع ذلك، نصت مسودة القانون الاساسي الفلسطيني على ان السلطة الفلسطينية ملتزمة بحقوق الانسان وبانها ترغب في ان تصبح "وسيلة لحماية الانسان".<sup>48</sup>

### 3.2.1 النظام القانوني الرسمي

ان القوانين المطبقة فعلا في فلسطين تنم عن عنصرية عالية. ومع ذلك فان ما يهم فعلا هو القوانين المطبقة وتأثيرها على ارض الواقع لا الكلام فحسب. يلخص هذا الفصل الممارسات الفعلية في فلسطين والقواعد التي تدعم النظام وكيف تطبق وتأثيراتها. وسيوضح هذا القسم نمودجا مبسطا حول هذه النقاط.

خضعت السلطة القضائية في فلسطين الى العديد من التأثيرات كنتيجة لتاريخ طويل من الانظمة الاجنبية المفروضة وسيطرتها. وبعد الحصول على السلطة عام 1995، اضطرت السلطة الفلسطينية لمواجهة بقايا انظمة قانونية كان قد تم تجاهلها لسنوات عدة سادت فيها سيطرة خارجية على المنطقة اضافة الى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي. ومع توقيع اتفاقية اوسلو، تم تقسيم فلسطين الى عدة مناطق وهي مناطق أ و ب و ج. تمتعت بموجبها السلطة الفلسطينية بالسيادة المدنية والامنية على المناطق أ و ب، في حين واصلت اسرائيل بسط هيمنتها الامنية على المنطقة ب، وحظيت بسيطرة كاملة على المنطقة ج. وقد ادى تقسيم فلسطين على هذا النحو الى تجزئة المناطق ومنع تاسيس نظام قانوني معترف به.<sup>49</sup> لم يؤدي هذا التقسيم الى اقصاء السلطة الفلسطينية من مسؤوليتها، كما انه لم يبرر فشلها في احقاق الامن والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك كان على السلطة الفلسطينية ان تسن نظاما قانونيا موحدا لكافة المناطق الفلسطينية. ولذا تم تطبيق القانون الاردني القديم والقانون المصري. ان القوانين العرفية القبلية الجزائية الاردنية والمصرية مغلوطة جدا وتقف لصالح الذكور، الامر الذي يجعل النساء اتكاليات ويضعهن في مواقف دقيقة وحرجة. يبرر القانون الاردني الجزائي السادس عشر وفقا لنص المادة 340 لعام 1960 قتل الرجل لزوجته في حال عثر عليها تخونه مع رجل اخر. يتمتع الرجال فقط بهذا الحق، اما النساء فلا. اضافة الى ذلك، لا توجد هناك اية قوانين تمنع ارتكاب العنف الجسدي او النفسي ضد الاناث من قبل عائلاتهن، او تحاسب مرتكبي جرائم سفاح القربى والاعتصاب، حيث يسدل عليها القانون ستارة "الاخلاق والاداب العامة".<sup>50</sup> كما يفرق القانون بين الفتاة العذراء وغير العذراء. ينال الرجال عقوبة اكبر في حالة اعتدائه على الفتاة اذا كانت عذراء. كما ان القانون لا يعترف بحالات الاعتصاب اذا تم الزواج، حيث ينجم مرتكب هذه الجريمة بفعلة اذا وافق على الزواج من الفتاة التي اعتدى عليها وفقا لنص المادة (308). اضيف الى ذلك انه ينظر الى جرائم القتل على خلفية الشرف على انها ليست بالخطيرة. كما ان ثمة قيودا تفرض على الفتيات وفقا لنص المادة 285 والمادة 286 تمنعهن من التظلم (حيث يجب ان يقوم رجل من اقاربها بهذه الشكوى). يعتبر تطبيق مثل هذا البند وخاصة في حالة سفاح القربى مجحفا جدا بحق الضحية.<sup>51</sup> وفي النهاية، يؤدي كل ذلك الى خلق بيئة قانونية عدائية جدا تتهدد حياة الفتاة بالخطر. يوقن المقدمون على جرائم الاعتداء هذه بان العقوبات التي سنتزل بهم ليست بالكبيرة، هذا اذا عوقبوا اصلا. وبالتالي لا يوجد اي بند قانوني يحد او يمنع اقدامهم على مثل هذه الجرائم.

### 3.2.2 النظام القبلي القانوني

تلعب القوانين غير الرسمية السائدة في المجتمع الفلسطيني كقوانين داعمة للقوانين الرسمية، بيد انها تتجاوز احيانا هذه القوانين وتقلل من شأنها. تركز هذه القوانين الى علاقات القرابة النمطية التقليدية العشائرية

<sup>47</sup> مراقبة حقوق الانسان، 2006:15

<sup>48</sup> مسودة القانون الاساسي الفلسطيني، مقالة 10، مقتبسة عن مركز المرأة للارشاد القانوني والتربوي، 2005

<sup>49</sup> مراقبة حقوق الانسان، 2006:12، ريس، 2003:51، 54

<sup>50</sup> شلهوب كيوفيركيان، 2002:5

<sup>51</sup> المنندي، 2007:28، f، مراقبة حقوق الانسان، 2006: 25

الهرمية. ومع ذلك فمن المهم جدا فهم الجذور العميقة لهذه القواعد وتاريخ القوانين العرفية التي صمدت لمدة 500 عام من الحكم الاجنبي. يستند هذا النظام الى العائلة والعشيرة والقرية اكثر من الرؤية والمنفعة الفردية. يحكم رؤوس العشائر المجتمع الذين يلجؤون لوسائل المصالحة والتوسط لحل النزاعات والجرائم التي يتم ارتكابها.<sup>52</sup>

بالحديث عن شرح الانظمة العشائرية المتناسكة، بحث كل من روبرت تيريس وفيرا اينو تيريس في التأثير الذي أحدثته سنوات الحكم الاجنبي على السلطة القضائية في فلسطين. بدلا من الخضوع لقوانين الاحتلال خاصة بعد الاحتلال السراييلي عام 1976، لجأ الفلسطينيون الى الوسائل والانظمة التقليدية لحل نزاعاتهم. ولذا تزايد تأثير الانظمة العشائرية بعد اندلاع الانتفاضة الاولى التي اصبحت رمزا للنضال الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي. وفي غياب حكومة شرعية، ادت هذه القواعد الى دعم النظام الاجتماعي. ولذا فان هذه الانظمة العشائرية ظلت قوية في عهد السلطة الفلسطينية.<sup>53</sup>

ان لهذه الممارسات التقليدية نتائج مدمر على الضحايا من النساء. ان الكبار في السن في العشائر هم المسؤولون عن تطبيق هذه القوانين، والتقاليد الاجتماعية، بما فيها ما يتعلق بشرف الانثى وتصرفات الذكور. وفي الحالات التي تكون فيها الضحايا من النساء، فان الامر لا يقتصر على مجرد تقديم شرف العائلة على مصلحة الفتاة، بل يتعدى الامر ذلك الى لوم الفتاة بسبب ما حصل انطلاقا من نظرة المجتمع لكيثونة المرأة.<sup>54</sup> ينظر للفتاة على انها فشلت في حماية شرف العائلة وسمعتها. وتتراوح الحلول في حالات الاغتصاب بين زواج المعتدي من الضحية و قتل الضحية لمسح العار الذي لحق بعائلتها وقبيلتها.<sup>55</sup>

### 3.2.2 التداخل بين القوانين الرسمية وغير الرسمية

تأخذ الانظمة القضائية في فلسطين بالوساطة التقليدية. ولان النظام القضائي الرسمي لا زال طور الاعداد فلا يوجد هناك خط فاصل بين القوة التنفيذية والقضائية، اضافة الى نقص اكاادر المؤهل المتعلم والمدرّب.<sup>56</sup> وكننتيجة لموارد المحاكم المحدودة ينظر الى الوساطة التقليدية على انها اداة فعالة لحل النزاعات. وفي بعض الحالات تشجع الشرطة اللجوء الى الوسائل التقليدية لتسوية الخلافات. وفي حال قامت العائلات المتنازعة بالتوقيع على وثيقة مصالحة، يتم اخلاء سبيل المعتدي او يتلقى عقوبة مخففة.<sup>57</sup>

غالبا ما يتم نشر المصالحات التي يتم التوصل اليها عن طريق القبائل في الصحف، وغالبا ما تتضمن عبارات مفادها ان الجهة المتضررة لن تستمر في متابعة القضية مع الجهات الرسمية. يدعم تردد الشرطة في التدخل في ما يعتبرونه شؤنا ثنوية، قوة الانظمة القانونية العشائرية. وفي بعض الاحيان تفرض الشرطة استنادا الى السلطة التي تتمتع بها بعض الحلول في هذه القضايا.<sup>58</sup> اكد رئيس الشرطة المركزية في محافظة طولكرم احترام هذه القوانين والانظمة العشائرية وعدم رغبة الشرطة في التدخل في هذه المسائل الحساسة. وعندما سئل عن رايه في جرائم القتل على خلفية الشرف والنساء اللاتي يتم قتلهن، ابدى رئيس الشرطة المذكور عدم ارتياحه وافاد بان هذه الامور هي من شان العائلة لذا تحل العائلات هذا النوع من المشاكل بنفسها، ولذا فان الشرطة تحاول عدم التدخل.<sup>59</sup>

ان التركيبة البطريركية التقليدية للشرطة الفلسطينية تلعب دورا اضافيا في تخوف الضحايا من النساء من الابلاغ عن حالات الاعتداء الممارسة ضدهن. اوردت عدة تقارير ان الشكاوى اللاتي تقدمت بها نساء تعرضن للاغتصاب بالتحديد لم تؤخذ على محمل الجد. وحتى لو صدقت الشرطة الضحية الانثى، فان المساعدة التي يقدمونها لها محدودة. ومن احدى الاجراءات التي تقوم الشرطة بها، استدعاء الزوج الى المقر، وجعلة يوقع على تعهد بعدم ايداء زوجته( اذا كانت الضحية متزوجة). ومع ذلك فانه من النادر ان تتم متابعة مثل هذه الحالات، ولذا فان التعهد يفقد قيمته.<sup>60</sup> ان الموارد المحدودة للاجهزة الامنية اضافة الى افتقارها للتدريب الكافي، يؤدي

<sup>52</sup> تيريس واينو- تيريس، 2002: 465 ff

<sup>53</sup> تيريس واينو- تيريس، 2002: 470 ff

<sup>54</sup> المنتدى، 2007: 13

<sup>55</sup> شلهوب كيوفيركيان، 1999: (أ) 160

<sup>56</sup> المنتدى، 2007: f12

<sup>57</sup> تيريس واينو- تيريس، 2002: 489

<sup>58</sup> تيريس واينو- تيريس، 2002: 485 f

<sup>59</sup> مقابلة مع منيف زيرو، محطة شرطة طولكرم المركزية، 04-2-2008

<sup>60</sup> المنتدى، 2007: 44 f. مقابلة مع اهيلة شومار، سوا، القدس، 2008-1-23

ايضا الى مشاكل تتعلق بسريرة الحالات. ففي حال توجهت المرأة الضحية للشرطة ، فمن المحتمل ان تنتشر قضيتها ليصل الامر الى قرينتها او جيرانها، الامر الذي يعرض حياتها لخطر محقق.<sup>61</sup> وفي كثير من الحالات، يتم ايقاف التحريات التي تجرى حول النساء اللتي يتم قتلهن بسبب انتشار الشائعات حول تلوث شرفهن من قبل السلطات العليا او افراد ذوي سلطة وتأثير.<sup>62</sup>

ان المفهوم الواسع للشرف والعار اضافة الى تردد الجهات الرسمية في التدخل في الممارسات التقليدية تجعل النساء تعيش في اوضاع غير مستقرة. يشير العديد من الباحثين والمنظمات اضافة الى الناشطات النسويات، الى ان القوانين الجزائية في السلطة القضائية التابعة للسلطة الفلسطينية اضافة الى القوانين العشائرية المستندة الى العائلة والشرف، تجني على المرأة. ولان القوانين الرسمية لا تحمي المرأة ، في الوقت الذي تحملها فيه الانظمة العشائرية مسؤولية اي تصرف محل ب "شرفها" فان الخيارات المتاحة للمرأة محدودة اذا وقعت ضحية لاحدى حوادث الاعتداء، خاصة في حالات الاعتداء الجنسي. ان كشف النقاب عن مثل هذه الحوادث من شأنه ان يؤدي الى قتل الضحية لان الجريمة بحد ذاتها اضافة الى اقتضاها ستلحق العار باسم وسمة عائلة المرأة.

ان التجاهل القانوني والاجتماعي لحقوق المرأة يتخذ في حالات عدة مبررا لجرائم القتل المرتكبة بدم بارد بحق النساء من خلال الادعاء بان قتل المرأة ضرورة لحماية اسم العائلة وسمعتها، و بالتالي فان الجاني ينال عقوبة مخففة. ويتم قتل النساء في حال كن ضحايا لاغتصاب او لجرائم سفاح القربى، كما يت قتل النساء لكونهن نساء وذلك لحرمانهن من الميراث. فهناك حالات عدة قام فيها رجل ما بقتل قرينته لانه لا يريد ان تشاركه في ميراث العائلة، ويدعي اجنابا في مثل هذه الحالات ان القتل تم على خلفية الشرف.<sup>63</sup>

ومع انه تم سن قوانين جديدة لحل الثغرات القانونية التي خلفتها الانظمة القانونية السابقة، فان السلطة الفلسطينية لم تبذل جهدا حقيقيا في تامين حقوق المرأة والدفاع عنها. وبالاستناد الى الانظمة الجزائية العشائرية الاردنية والمصرية ناهيك عن تطبيق القوانين القبلية خارج نطاق المحكمة، فان حقوق النساء ليست مكفولة بما فيه الكفاية. ان احترام الانظمة القبلية العشائرية العرفية السائدة من قبل النظام القانوني الذي تطبقه السلطة الفلسطينية يؤدي الى تقويض هذا النظام.

#### 4. النساء في المجتمع الفلسطيني المعاصر

لقد عانى المجتمع الفلسطيني وتحديد المرأة طوال السنوات الثماني المنصرمة، حيث افاد كافة الافراد الذين تمت مقابلتهم بانهم شهدوا تغيرا في حياة الفلسطينيين منذ عام 2000. ولذا، فحتى تتمكن من فهم الواقع الذي تعيشه النساء في المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر، يجب تفصيل اثر الانتفاضة الثانية وتزايد شعبية حماس.

##### 4.1 الانتفاضة

ادت الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000 الى احداث العديد من التغيرات الدائمة في حياة المجتمع الفلسطيني. ان التفاؤل والامل الذي زعمت اتفاقية اوسلو جلبه للفلسطينيين، تلاشى وحل محله الغضب والعنف مجددا. لقد ادى عدم الاستقرار الى تزايد معدلات البطالة والى تقييد تحركات المواطنين اضافة الى زيادة الاعتماد على العمالة الاجنبية.

ادت زيادة وتيرة العنف – وفقا لاقوال العديد- الى تصاعد وتيرة العنف المنزلي. كما اثر الاحباط والاذلال الذي سببه الاحتلال وافرازاته من نقاط التفتيش المنتشرة في كل مكان من فلسطين، اضافة الى عدم استقرار السلطة الفلسطينية، سلبى على حياة النساء، وذلك كمحاولة من الرجال لاستعادة بسط هيمنتهم ورجولتهم الضائعة. كما ادى ارتفاع معدلات البطالة الى عجز الرجال عن شغل ادوارهم الاجتماعية كمعيلين لاسرهم، الامر الذي شكل تهديدا للبنية التقليدية النمطية للمجتمع ، وقد دعم هذا الواقع فكرة ان النساء لديهن امكانية اكبر في الحصول على حق الضمان الاجتماعي من الرجال.<sup>64</sup> وفي الوقت الذي شكل في هذا الانتقال تهديدا للمكانة التقليدية التي تبوأها الرجل، لم تكن تلك النسوة يدركن التغيير الذي طرا على اوضاعهن نتيجة

<sup>61</sup> مراقبة حقوق الانسان، 2006:18

<sup>62</sup> المنتدى، 2007: 45

<sup>63</sup> مقابلة مع منيف زيرو، محطة شرطة طولكرم المركزية، طولكرم، 2008-2-04. المنتدى، 2007:32

<sup>64</sup> مقابلة مع زاهيرا كمال، جمعية المرأة العاملة للتنمية.

تحولهن الى معيلات لاسرهن. يمكن ان تعزى هذه التغيرات في البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني الى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.<sup>65</sup>

تفيد نادرة شلهوب كيفوركيان بان الانتفاضة قد قادت الى تسييس الاسلام والى تجاهل حقوق الانسان.<sup>66</sup> وفي ملاحظة مشابهة، افاد دياب زايد من مركز المرأة العاملة بان المجتمع الدولي نظر الى الانتفاضة الثانية على انها صراع بين قوتين متكافئتين لا على انها حالة حرب بين ظالم وضحيته.<sup>67</sup>

منذ عام 2000 ازدادت نسبة النساء اللاتي تم قتلهن. الا ان من الصعب تحديد ما اذا كانت هذه الحالات هي جرائم على خلفية الشرف ام لا. قتلت 51 من النساء عام 2007 مقارنة مع 48 حالة وثقها المنتدى في الفترة الواقعة بين عامي 2004 و 2006 (وصرح رسميا ان 32 حالة من اصل ال 48 هي جرائم قتل على خلفية الشرف).<sup>68</sup> بغض النظر عن الدافع الكامن خلف هذه الجرائم، فان ثمة صلة بين زيادة التدهور السياسي و انعدام الاستقرار الاجتماعي وازدياد العنف ضد النساء. وقد ادت الانتفاضة الثانية الى زيادة القيود المفروضة على الفلسطينيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص. وقد افاد بعض الافراد الذين تمت مقابلتهم ان هذه القيود قد تقلصت نوعا ما في الضفة الغربية.<sup>69</sup>

## 4.2 فوز حماس في انتخابات عام 2006

*" تتألف حماس من رجال يشعرون بان الاحتلال جردهم من رجولتهم وهم يحاولون التوصل الى طرق تمكنهم من تقوية انفسهم"*  
نادرة شلهوب كيفوركيان

بعد فشل الجهود المبذولة خلال عشر سنوات لارساء الازمات السياسية والاقتصادية في المنطقة، خسرت فتح الانتخابات التي حصلت عام 2006 وفازت فيها حماس. قامت حماس بالترويج للقضايا والاحتياجات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في دعايتها الانتخابية منتقدة بذلك السياسات التي اتبعتها فتح. ومع ذلك فقد فرضت حماس وهي حركة دينية سياسية متطرفة النظام البيروني الديمقراطي. ومع فشل حماس في نشر قيم الديمقراطية الاساسية، فقد دعمت العديد من النساء حماس بقوة.<sup>70</sup> لقد وجد الناس في حماس ملاذا دينيا وتقليديا في الوقت الذي ضاعت منهم كل القيم الاخرى، وبالتالي اصبحت القيم الاخرى الاساسية هامة للغاية، بما فيها القيم المجتمعية التي اهتمتها فتح.<sup>71</sup> ادت الانقسامات السياسية في المجتمع الفلسطيني الى استعمال العنف بشكل متزايد خاصة فيما يتعلق بالصراع بين حماس وفتح. لقد ادى الصراع السياسي الذي يعتبر اسوا من "حرب اهلية" الى تمزيق الروابط الاجتماعية للعائلات وللمجتمع ككل.<sup>72</sup>

لقد اثرت تقليدية ونمطية حماس على الجو العام. حيث انتشر الدين اكثر وزاد عدد النساء اللاتي يرتدين الحجاب. اصبحت الحياة الاجتماعية اكثر تعقيدا وزاد عدد القيود المفروضة على النساء، حيث تمت مطالبة النساء وتهديدهن بالالتزام بالعادات والتقاليد النمطية السائدة. وكننتيجة لتزايد التهديدات، فقد قمعت الحركات النسوية لمدة عشر سنوات. اضعف الى ذلك ان عدد النساء المرشحات للحجاب ازداد بعد عام 2006 في قطاع غزة.<sup>73</sup> وقد اوضحت نائلة عايش مديرة مركز الدفاع عن حقوق المرأة بان انتشار ظاهرة الحجاب لا يرجع الى زيادة نسبة التدين بل الى الخوف. تقول هديل قزاز من مؤسسة هينريش بول بان بعض النساء يرتدين الحجاب لحماية انفسهن، اما بسبب الضغط الاجتماعي او كي يتم التعامل معن بمساواة مع الرجل. فمن خلال الحجاب تشعر النساء انه لا يتم النظر اليهن نظرة جنسية، مما ييسر لهن الاجتماع بالرجال على اساس منطقي عقلاني وفيما يتعلق بشؤون العمل بجدية اكبر. وازافت قزاز ان هناك خيارات اكثر فيما يتعلق بالموضة للنساء المحجبات من غيرهن.<sup>74</sup> ويعني ذلك ان التقاليد الاجتماعية تؤثر بشكل غير مباشر مشجعة النساء على ارتداء الاحجاب من

<sup>65</sup> مقابلة مع هديل قزاز، مراقبة حقوق الانسان، (HBF)، رام الله، 14-2-2008

<sup>66</sup> مقابلة مع نادرة شلهوب كيفوركيان، الجامعة العبرية، القدس، 12-2-2008.

<sup>67</sup> مقابلة مع دياب، جمعية المرأة العاملة للتنمية، رام الله، 22-1-2008

<sup>68</sup> المنتدى، 2007:16. مقابلة مع ديانا مبارك، وزارة الشؤون الاجتماعية، نابلس، 23-1-2008

<sup>69</sup> مقابلة مع منال تفاعلة، وزارة الشؤون الاجتماعية، نابلس، 11-2-2008

<sup>70</sup> مقابلة مع هديل قزاز، رام الله، 14-2008

<sup>71</sup> مقابلة مع اهيلة شامور، سواء، القدس، 23-1-2008

<sup>72</sup> مقابلة مع هديل قزاز، (HBF)، رام الله، 14-2-2008

<sup>73</sup> مقابلة مع اهيلة شامور، سواء، القدس، 23-1-2008

<sup>74</sup> مقابلة مع هديل قزاز، رام الله، 24-1-2008

خلال انتقاد من لا يرتدينه وتشجيع من يرتدينه معتقدين ان ارتداء الحجاب يعكس فكرة محترمة عن سلوك المرأة وتصرفاتها واخلاقها. وفي المحصلة النهائية فان التأثير النمطي التقليدي لحماس ادى الى تعزيز القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة.

اما في غزة، فتواجه منظمات الدفاع عن حقوق المرأة مقاومة متزايدة لاعاقة اعمالها منذ صيف عام 2007 عندما قامت حماس بالاستيلاء على غزة وبسط سيطرتها عليها. ففي الوقت الحاضر لا تستطيع هذه المنظمات ان تمارس نشاطاتها علنا. ومع ذلك فان مركز الدفاع عن حقوق المرأة لاحظ ازدياد عدد المشاركات في ورشاتها التدريبية وعادة ما يكون السبب شعور النساء بالحاجة الى مكان يلتقين فيه ويتحدثن ويتلقين المزيد من المعلومات حول العالم.<sup>75</sup> اضافة الى ذلك ان الضغط الذي يمارسه المجتمع على النساء لارتداء الحجاب بات ملحوظا وعلنيا. لا يتوقع المواطنون في غزة ان تعود اوضاعهم الى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس على القطاع، ولذا فان النساء اللاتي لا يرتدين الحجاب لا يرتدن الاماكن العامة ويتنقلن من منطقة لخرى في سيارات الاجرة خشية التسبب في وقوع مشاحنات او التعرض للاذى.<sup>76</sup>

#### 4.2.1 غزة والخشية من الموت مصحوبا بضياح الشرف.

يختلف الوضع في غزة عنه في الضفة الغربية، من ناحية ان غزة اكثر نمطية وتدينا كما انها منغلقة عن العالم الخارجي. بعد الانتفاضة الثانية وسيطرة حماس على القطاع، اصبح المجتمع في غزة اكثر تشددا بحيث اصبحت النساء لا تستطيع التنقل في الاماكن العامة بحرية. ان النساء في هذه المناطق لا تخشى من الموت لكنهن يخفن انتشار الشائعات حولهن بانه تم قتلهن على خلفية الشرف. بسلط هذا الواقع الضوء على حقيقة ان النساء يعتبرن ان شرف العائلة المنوط بهن اكثر اهمية من حياتهن (ارواهن) نفسها. لقد استغلت حماس التقاليد الاجتماعية بخصوص قيام العائلات بالتشديد على الفتيات فيها حماية لشرعا ذريعة لابقاء الفتيات في بيوتهن و اقصانهن عن نواحي الحياة السياسية والعامة.<sup>77</sup>

ان افتقار غزة الى القواعد القانونية يفرض مزيدا من القيود على النساء وعلى حريتهن. تعتقد هديل قزاز ان الانسحاب احادي الجانب من القطاع قد اثر سلبيا على حياة النساء في المنطقة برمتها، كما ترى ان تزايد وتيرة العنف جعلته جزءا اعتياديا من حياة المواطنين في بيوتهم. ان الاعتقادات الذكورية السائدة تلك المتعلقة بالنساء والتي تمنعهن من الابلاغ عن الجرائم التي ترتكب بحقهن، وذلك لان الشرطة في غزة تستغل النساء اللاتي يتوجهن اليهن طلبا للمساعدة.<sup>78</sup>

#### 5. ما الذي يتم القيام به لمحاربة جرائم القتل التي ترتكب على خلفية "الشرف"؟

هذا القسم مزيج بين النتائج التي تم التوصل اليها من خلال المقابلات التي اجريت مع عدة منظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثمة اختلاف بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية. اثناء القيام بالمقابلات كانت هناك فروقات شاسعة في المعلومات والتركيز على العمل بين المنظمات والمؤسسات المختلفة والحركات النسوية. لان الاحصائيات الدقيقة بخصوص المعلومات المتعلقة بجرائم الشرف والعنف محدودة، فان كثيرا من المعلومات الواردة في هذا التقرير مستقاة من التجربة والحالات الفردية اضافة الى النتائج المتوقعة.

تنسجم التفسيرات العديدة حول ارتفاع العنف المنزلي وجرائم القتل على خلفية الشرف في المقابلات جميعها بشكل عام. يعتقد كثير من افراد المنظمات والناشطين ان فقدان احترام الذكر لنفسه واحساسه برجولته اضافة الى تأثير العائلة كلها نتجت بسبب انعدام الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية. ولكي يستعيد الرجال وضعهم القوي السابق بدؤوا في ممارسة سلطة اكبر على عائلاتهم. ان ارتفاع نسبة البطالة يعني ان الرجال سيمضون وقتا اكبر في بيوتهم، يرقبون تصرفات النساء في عائلاتهم، الامر الذي ادى الى ارتفاع شعورهم بالاحباط ولجوءهم الى استخدام العنف لتفريغ غضبهم هذا. وبالمقابل اعتبر البعض ان "الاستقرار" السياسي يؤدي الى تصاعد وتيرة العنف المنزلي وقتل المزيد من النساء لان الاستقرار يدفع الناس الى التفكير اكثر في عائلاتهم وجيرانهم والشائعات المنتشرة.<sup>79</sup>

<sup>75</sup> مقابلة مع نائلة عايش، (WAC)، رام الله 2008-1-24

<sup>76</sup> مقابلة مع نائلة عايش، (WAC)، رام الله 2008-1-24

<sup>77</sup> مقابلة مع هديل قزاز، (HBF)، رام الله، 2008-2-14

<sup>78</sup> مقابلة مع هديل قزاز، (HBF)، رام الله، 2008-2-14

<sup>79</sup> مقابلة مع نائب مدير مكتب الشؤون الاجتماعية، طولكرم، 2008-2-04



من احدى العوامل التي يبرزت خلال المقابلات، هي ان الكثير من ردود الافعال كانت مبنية على واقع مفترض. ولان المعطيات والاحصائيات الدقيقة بخصوص هذا الموضوع لم تكن ثابتة فقد شكلت التجربة والخبرة المرجع الاساسي والوحيد، فعلى سبيل المثال افاد الافراد الذين تم اجراء المقابلات معهم في الضفة اغربية ان اوضاع النساء اكثر سوءا في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. اما في رام الله، فقد افاد الافراد الذين تمت مقابلتهم بان معاناة النساء تزداد في القرى. اما في طولكرم ونابلس فقد لاحظ الافراد ان هناك مشاكل اكثر في الجنوب. وعلى الرغم من ذلك فان هذه النتائج تتعارض مع الاحصائيات التي توصل اليها مركز الاحصاء الفلسطيني، حيث افاد المركز بان النساء في الضفة الغربية اكثر عرضة للعنف من النساء في غزة، وبان هناك فارقا بسيطا بين القرى والمدن فيما يتعلق بتعرض النساء للعنف. ويبدو ان النتائج التي توصلت اليها المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان اضافة الى التقارير التي ترد عن المنتدى تتفق اكثر وارااء الافراد الذين تمت اجراء المقابلات معهم. من غير المعروف ما اذا كانت هذه الفروقات ناتجة عن اختلاف في افكار الافراد وافعالهم او في تصوراتهم الفردية. من المرجح ان العادات والتقاليد وما لها من تأثير على المناطق الاكثر تحفظا تجعل النساء فيها اكثر قربا الى القيم الثقافية السائدة. في الضفة الغربية الاقرب جغرافيا الى اسرائيل والتي تمتع بحضور دولي، فان النساء يتمتعن بحرية اكبر حيث ينظر للمفاهيم التقليدية المتعلقة بالنساء على انها ثانوية خاصة في المدن التي احرزت مرحلة من التقدم والثراء. ومن الممكن ان يفهم الافراد المعنيون بالمحافظة على العادات والتقاليد النمطية مثل هذا التحسن الذي طرأ على اوضاع النساء على انه خطر يهدد حاجاتهم في بسط هيمنتهم على المجتمع برمته.

### 5.1 منظمات المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان والناشطات في الحركات النسوية.

اظهرت المنظمات التي تعنى بقضايا المرأة تفهما أعمق لظاهرة العنف الممارس ضد النساء. تعالج هذه المنظمات الاف الحالات سنويا كما انها تسعى للوصول الى اكبر قدر ممكن من النساء من خلال الانترنت ونشر الوعي الاجتماعي. ويقول قادة هذه المنظمات ان ثمة ازديادا في عدد المكالمات الهاتفية التي ترددهم خلال السنوات القليلة المنصرمة. من غير الممكن تحديد الاسباب الكامنة خلف ازدياد عدد المكالمات بدقة، الا ان ازدياد المكالمات الهاتفية وابلغ النساء عما يتعرضن له من قمع واضطهاد يعني ان هذه المنظمات تؤدي عملها بنجاح حيث تصل الى النساء اللاتي يحتجن للمساعدة وتقدم لهن يد العون. اضعف الى ذلك ان هذا يعني الوعي الاجتماعي اخذ في الانتشار، مما يشجع الكثير من الفتيات على طلب المعونة خارج نطاق عائلتهن.

تستطيع المنظمات غير المختصة بقضايا المرأة أن تدعم النساء بشكل فردي، غير ان خبرة مثل هذه المنظمات متواضعة. وبالرغم من ان هناك ترابطا بين حقوق الانسان وحقوق المرأة، فان هناك اختلافا في الكيفية التي يتك بموجبها معالجة الانتهاكات المرتكبة في الحالتين لتجنب تقييم الحالات كافة على انها مستندة الى الاختلاف في الجنس. ان انعدام الخبرة في معالجة قضايا المرأة يؤدي الى ان يكون التأثير الناتج محدودا الامر الذي يمنع وقوع تغيير طويل المدى في الواقع الاجتماعي الذي تحياه النساء.

تعتبر ناشطات الحركات النسوية مصدرا قيما للمعلومات كما انهن يضعن فكرة محاربة العنف ضد المرأة على قائمة اولوياتهن. يعتمد الجزء الاكبر من عمل هذه الحركات على البحث والاختبرا وبناء النظريات. وتعتبر كل هذه العناصر حيوية جدا كي تمكنهن من ادارة ادارة هذه الامور اضافة الى تنظيم الجهود المبذولة لنشر الوعي الاجتماعي.

يعتبر الافراد الذين تمت مقابلتهم ان كلمة "تقوية" هي وسيلة تتبعها هذه المنظمات كما انها في الوقت ذاته تشكل هدفا من اهدافها. تركز فكرة "التقوية" على اساس انه من خلال المعرفة والوعي يمكن ان تحظى النساء بفرصة لتغيير اوضاعهن في عائلتهن ومجتمعاتهن. يتم عقد العديد من حلقات النقاش وورشات العمل في المراكز الاجتماعية المحلية والمدارس والمنظمات وذلك للوصول الى اكبر عدد ممكن من النساء. وفي الوقت الذي يعارض فيه اغلب الأزواج والمجتمع بوجه عام منظمات المرأة، فان هذه المنظمات تواصل عملها ونشاطاتها دون الرجوع الى اي مرجعية. ومع ذلك لاحظ العديد من الناشطين ان عدد النساء اللاتي يعملن في الحقل السياسي مثلا محدود. على المستوى المحلي، تمكنت النساء من تغيير اوضاعهن عدة مرات. الا ان هذه التغييرات ادت في حالات كثيرة الى الطلاق او الى قيام أزواج تلك النسوة بمنعهن من التواصل مع هذه المنظمات.

خلال كل المقابلات التي اجريت مع منظمات المرأة، برزت المشاكل والعقبات البيئية التركيبية التي تعيق قيام هذه المنظمات بتنفيذ نشاطاتها. تتبع معظم هذه العقبات عن المؤسسات القانونية الفلسطينية والمحاكم والشرطة، هذا بالاضافة الى معارضة المختصين والنشطاء الاجتماعيين. تروي اهيلة شومر مديرة مركز سوا كيف اكتشفوا ان احدى الفتيات اللاتي كان يتم اتهامهن بالابتيان بتصرفات مخلة بالاداب العامة، تعاني من جريمة سفاح القربى

لعدة سنوات عندما ابُلغت المرشدة الاجتماعية في مدرستها بذلك. ان بعض الناشطين الاجتماعيين يتبعون مفاهيم مغلوطة حيث انهم يرجعون للمفاهيم الثقافية النمطية عندما يقومون بتقييم حالات الاعتداء الجنسي.<sup>80</sup>

## 5.2 وزارة الشؤون الاجتماعية

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية (حيث تمت المقابلات في ثلاثة مكاتب في طولكرم و نابلس وبيت لحم) بتطوير الية لتتمكن من تغطية احتياجات النساء المتزايدة ممن يتوجهن اليها طلبا للمساعدة. ويتم الان تطبيق نظام تعاوني بين الوزارة و الشرطة في طولكرم، حيث ينوب ممثل عن وزارة الثقافة متوجها الى مركز الشرطة كي يحرص على تلبية احتياجات النساء اللاتي يتقدمن بشكاوى لمديرية الشرطة.<sup>81</sup> يتم ارسال النساء الى ملاجئ لحمايتهن في نابلس أو بيت لحم (بيت ساحور). وعندما تسنح الفرصة، يتوجه المصلحون الاجتماعيون والاطباء النفسيون للعمل مع تلك النسوة وعائلتهن ل"اعادة تأهيل" كافة الاطراف المعنية وتمكين هذه النساء من العودة الى بيوتهن.

اعادة التأهيل وتوحيد النسيج الاجتماعي والزواج هي الاهداف الثلاثة الاولى التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها عندما تعالج مثل هذه الحالات. تتسجم هذه الاهداف مع الاعادات والتقاليد النمطية السائدة في المجتمع. تمنع هذه الطريقة النساء الاتي وقعن ضحايا للعنف المنزلي من ان ينظر اليهن على انهن خارجات عن المجتمع كما تحميهم من التعرض للقتل. ورغم ذلك، فان مثل هذه الحلول تترك تأثيرا لا يدوم طويلا. ان الترويج للزواج كحل أمثل لقضايا العنف المنزلي الذي تتعرض له النساء لا يحقق منفعة للمرأة كما انه لا يحسن معاملة المجتمع لها.<sup>82</sup>

## 5.3 محاور، ملجأ النساء<sup>83</sup>

محاور هو اول ملجأ للنساء في فلسطين. استقبل الملجأ منذ افتتاحه الذي تم قبل عام 50 امرأة و 14 طفلا. وفي اغلب هذه الحالات، كانت النساء هاربات من مشاكل عائلية، بما فيها سفاح القربى والاعتصاب والتحرش الجنسي بالاطفال اضافة الى العنف المنزلي. في الحالة الاخيرة تأتي النساء لهذا الملجأ بعد عدة سنوات من الاعتداء. بالاضافة الى النساء اللاتي يحددن مكان الملجأ من تلقاء انفسهن، فقد تم توجيه النساء الاخريات الى الملجأ من خلال مساعدة الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية. تستطيع النساء البقاء في محاور لمدة عام واحد فقط. ام النساء اللاتي تتحسن اوضاع معيشتهن من ناحية اقتصادية وامنية فيغادرن الملجأ بعد قضائهن مدة اقل من الصعب جدا ان تغادر النساء اللاتي لازال الخطر يتهدد حياتهن. لكن عندما تغادر النساء، يؤمن لهم الملجأ عملا ومسكنا كما يستمر فريق الملجأ في تقديم الدعم والعون لهن.

يقدم الملجأ مساعدة نفسية و طبية واجتماعية. ولان الملجأ يحل مكان البيت بالنسبة للمرأة، يتم تقسيم الاعمال المنزلية على النساء مصحوبة بنشاطات اخرى كالتعليم والتدريب المهني وتدريبات الرشاقة والليونة. في البداية، تتردد النساء في الكشف عن عمق العنف والاضطهاد الممارس ضدهن، ولكن بعد ان تنشب الصداقة بينهن تتناقش النساء معا في التجارب التي خضنها بوضوح وصراحة مع الطاقم العامل في الملجأ. بسبب انعدام الشعور بالامن الذي يتغلغل عميقا في نفوس النساء، يعمل طاقم الملجأ بجد كبير كي تستعيد النساء المقيمات في الملجأ احترامهن لانفسهن. من خلال تدريبات التقوية والتعزيز، يزداد ادراك النساء لحقهن في ان يتم احترامهن و معاملتهن بمساواة تامة. يقدم الملجأ كذلك الدعم القانوني. في الوقت الذي تمت فيه المقابلة، كانت محاور تدافع عن 25 من حالات الاعتداء ضد النساء في المحكمة. تتنوع القضايا من مشاكل حول الميراث الى دعم الاطفال الى الاعتصاب الى سفاح القربى الى حالات الطلاق. وقد قطعت المنظمة شوطا في مجال تحصيل حقوق النساء في حالات الطلاق.

في الحالات التي تكون فيها حياة المرأة على المحك، فان الملجأ لا يتفاوض مع عائلتها ولا يحاول معالجة المشكلة معها، حيث ان تأمين حياة الامراة يحتل الاولوية. وفي بعض الحالات يتم اشراك عائلة المرأة في الامر كالحالات التي يتم فيها اغتصاب المرأة خارج نطاق الاسرة. في حلقات النقاش التي يعقدها الملجأ، يتم التباحث في المفاهيم

<sup>80</sup> مقابلة مع اهيلة شومر، سوا، القدس، 2008-1-23

<sup>81</sup> مقابلة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، طولكرم، 2008-2-04

<sup>82</sup> لم تؤيد المكاتب الثلاثة وجهة النظر هذه.

<sup>83</sup> مقابلة مع ماجدة عودة و نجم ملوك، محاور، بيت ساحور، 2008-3-03

الاجتماعية، مثل الحب و الشرف. يشير ناجم مولوك الى ان من الهام جدا ان تفهم المرأة ان الشرف هو جزء من عقل الانسان، بمعنى انه جزء من توجه الانسان وليس منوطا بعذرية المرأة.

ويستमित الملجا لرفع نسبة الوعي في المجتمع المحلي، حيث يوجه محاور اليوم النقاش للنساء، لكن الطاقم يامل في ان يضم النقاش والنشاطات المستقبلية الرجال والشباب. يزور طاقم محاور المدراس والقرى والمؤسسات والمخيمات لاثارة النقاش في مواضيع متعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف والاضطهاد الجنسي. يهدف البرنامج الى نشر معلومات حول الملجا والخدمات التي يقدمها اضافة الى تشجيع النساء للتوجه للملجا طلبا للمساعدة. تقول ماجدة عودة انه من الصعب ان تتحدث النساء علانية في المجتمع الفلسطيني عن العنف الذي يتعرضن له او عن حياتهن بشكل عام لانه امر غير مقبول اجتماعيا. وتتابع قولها بان العنف ضد النساء امر مألوف في المجتمع، فحتى في المدارس، لا تستطيع المعلمات ان يعالجن المشكلة بل انهن يتجنبن التدخل فيها اصلا خشية تحيلهن جزءا من المسؤولية.

## النتيجة

تعيش فلسطين واقعا فريدا، الامر الذي يجعل من الصعب على العديد من الافراد القاطنين خارجها لايتفهمون حقيقة التجارب التي تحياها النساء في المجتمع الفلسطيني بشكل تام. ان الاساس التقليدي النمطي الذي يقوم عليه المجتمع الفلسطيني اضافة الى الضغط الذي بسببه الاحتلال الاسرائيلي مصحوبا بفشل السلطة الفلسطينية المتواصل في معالجة قضايا النوع الاجتماعي يجعل من فلسطين بيئة خطيرة ومعقدة للنساء. تحاول هذا البحث ان يضع جرائم قتل النساء على خلفية " الشرف" في اطار المجتمع الثقافي لتقديم تصور وتفهم اكثر عمقا حول هذه الظاهرة. فمن خلال فهم هذه الظاهرة بشكل اعمق، يمكن معالجة قضايا العنف ضد المرأة وقتل النساء على خلفية "الشرف" بشكل اكثر فعال مستقبلا.

### 6.1 جرائم القتل على خلفية " الشرف" كظاهرة

ان مفهوم الشرف عام جدا ومنغرس بشدة في حياة المجتمع الفلسطيني، مما ادى الى خلق ثقافة قائمة على اساس مفهوم العار وكيفية تجنبه. يقود هذا المفهوم التقليدي في بعض الاحيان الى تعريض حياة المرأة للخطر و الى قتلها في عدة حالات، كما انه يستغل من قبل البعض في تبرير الاقدام على قتل العديد من الفتيات والنساء. ولذا فمن الصعب ومن غير المنطقي التمييز بين جرائم قتل النساء على خلفية "الشرف" وغيرها من جرائم العنف الممارس ضد النساء. بل يجب النظر الى جرائم القتل هذه على انها تجسيد كنظرف وخطير لمشكلة اجتماعية اكثر تعقيدا.

في الوقت الحاضر، يتم تسليط الضوء على اكثر اشكال العنف المنزلي الممارس ضد النساء قسوة وبشاعة. ومع ذلك فان اكثر هذه الاشكال انتشارا هو العنف النفسي، وبالتالي يجب منحه اكبر قدر من الاهتمام والانتباه فورا. يتجاهل الرجال اضافة الى القواعد الاجتماعية والنساء كذلك العنف النفسي. يجب معالجة العنف على كافة المستويات من اجل بناء حلول طويلة المدى للمشاكل التي يتم التعرض لها. ان تجاهل العنف والاضطهاد النفسي في المنازل من شأنه ان يعزز التمييز العنصري ويعزز من فكرة انعدام القيمة بين النساء مما يقلص من فرص احداث التغيير. اضافة الى ذلك فان العنف البنوي كالتقيد الاقتصادي والسياسية والقانونية توقف بشكل ملحوظ اي تقدم وتحسن في اوضاع النساء في فلسطين. ويبدو ان الاحتلال يتخذ ذريعة لعدم معالجة المشاكل المعقدة التي تتهدد النساء في فلسطين. اصف الى ذلك ان العنف البنوي الموجه ضد النساء يدفعهن الى الاتكال على الرجال اقتصاديا وسياسيا مما يقلل من قدرتهن على اكتساب مزيد من المعلومات وبالتالي تقوية انفسهن وتعزيز واقعهن الاجتماعي.

ان التصور السائد المتعلق بحق الرجل في استخدام العنف مع المرأة ظاهرة عالمية. لكن تتنوع طرق التعبير وفهم واستيعاب مثل هذه الظاهرة حسب اختلاف الثقافة السائد في كل بلد في العالم. ان قتل النساء "حماية لشرف العائلة" اداة فاعلة تجبر النساء والفتيات على الالتزام بادوارهن كبنات وزوجات وامهات. ويكشف وضع النساء في غزة عن وجود خوف كامن في نفوسهن مما يفرض عليهن قيودا في كل نواحي حياتهن.

يحظى مفهوم الشرف بمكانة ذهنية قوية واحترام كبير كما يظهر من خلال الاحصائيات التي تم جمعها وايرادها في هذا التقرير. استنادا الى الاحصائيات التي تتمحور حول النسب العالية لدعم الرجال الافكار التقليدية المتعلقة

بسلوك الاناث وانزال اقصى العقوبات بحق من يكسر هذه التقاليد او يخالفها، فان الرجال لازالوا يبسون هيمنتهم بشكل ملحوظ في فلسطين. ويعني ذلك ان قضية الشرف ليست مجرد شأن يخص العائلة او القرية. ان قضية الشرف جزء لا يتجزأ من خضوع المرأة للرجل الامر الذي يعد جزءا من التركيبة الاساسية للمجتمع الفلسطيني. ان تحقيق المساواة في فلسطين من شأنها ان تحسن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضافة الى مساهمتها الفاعلة في التوصل الى توحيد الصف الفلسطيني مجددا.

## 6.2 ما هي العقوبات والمعطيات القانونية؟

من الصعب تمييز جرائم القتل على خلفية "الشرف". فكما ذكرنا سابقا، يستخدم "الشرف" في بعض الحالات لتبرير قتل الرجل احدى قريباته، لان هذا العذر سيؤدي الى تخفيف العقوبة المنزلة به. وفي بعض الحالات توثق جرائم القتل على خلفية "الشرف" على انها جرائم وقعت بمحض الصدفة او بان الفتاة اقدمت على الانتحار. مما يعني انه لا توجد ضمانات لعدم قتل المرأة التي تلتزم بعبادات وتقاليد المجتمع بان لا تتهم ب"تلويث شرفها" فقد توجه اليها هذه التهمة كستار يخفي الدوافع الحقيقية الكامنة وراء قتلها، كالمال مثلا. ان الحالات التي يتم فيها قتل النساء نادرا ما تمت بصله لشرف العائلة. ان جرائم القتل على خلفية "الشرف" هو مصطلح يظهر سيادة وهيمنة الذكور على النساء والنظرة الدونية لهن لدرجة انهم يمتلكون السلطة للتحكم بقدرهن.

ان التركيبة القانونية والبنوية للمؤسسات تحافظ على الية تدعم سيادة الذكور. حيث ان اجهزة الشرطة غير مؤهلة للتعاطي مع قضايا العنف المنزلي، حيث ينظر لهذه القضايا على انها شؤون تخص العائلة وحدها ولا يستحق ان توليه الشرطة عناية خاصة. وتواجه النساء القلائل اللاتي يتمكن من الابلاغ عن قضاياهن وايصال اصواتهن الى المحاكم مشاكل اضافية. ان محدودية الموارد تجعل الضحايا من النساء ينتظرن لمدة طويلة قد تصل الى (10 سنوات) قبل ان يتم سماعهن. ويؤدي ذلك الى تشجيع الوساطة التقليدية لتقوم بحل مثل هذه القضايا.

لم يفشل النظام القانون الجزائي فقط في تامين الحماية للنساء والفتيات ولكنه فشل ايضا في تقليص قدرة الرجال على بسط نفوذهم على النساء في اسرهم. ان الحق في معاقبة الفتيات في حال اقدامهن على تصرفات "غير لائقة" جزء من ثقافة المجتمع وعاداته التقليدية التي لا يتم التعاطي معها في النظام القانوني الحديث. ينظر الى القتل في مثل هذه الحالات على انه اجراء عقوبي وليس بجريمة. وهذا يدعم الاعتقاد السائد بان المرأة جزء من املاك الرجل مما يمكن الرجال من سن القوانين وتطبيق عقوبات فيما يتعلق بالجرائم كما يسمونها.

## 6.3 العقوبات التي تعترض محاربة جرائم القتل على خلفية "الشرف"

تتالف فكرة معارضة حقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني من مزيج معقد من الاجراءات المضادة الفعالة التي تحول دون تحسن اوضاع النساء في فلسطين. تعتبر القواعد التقليدية العشائرية جزءا من التاريخ الفلسطيني ونضاله ضد القوى الاستعمارية العديدة على ارض فلسطين. لا يقبل المجتمع هذه التقاليد على انها منبع الحلول القانونية فحسب، بل على انها تحل محل القضاء الرسمي. اصف الى ذلك ان التركيبة الاجتماعية والدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي والتي تؤثر على الكيفية التي ينظر بها الافراد لانفسهم ولغيرهم يعزز فكرة خضوع المرأة وسيادة الرجل.

ان العمل الذي تقوم به منظمات الدفاع عن حقوق الانسان مهم جدا ومؤثر، ولكنه لا يكفي. كما ان المؤسسات التابعة للدولة غير مؤهلة وغير مزودة بما يكفي لمعالجة المشاكل الناجمة عن العنف الممارس ضد النساء. وفي الوقت الذي تعتبر فيه المنظمات المذكورة مسؤولة بشكل مبني عن معالجة هذه الظاهرة، فانها محدودة اصلا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا في هذا المجال يجب ان تشارك السلطة الفلسطينية في تحمل هذه المسؤولية التي لا تعتبرها جزءا من اولوياتها. وبسبب الثغرات القانونية اضافة الى تركيبة المجتمع التي تدعم التمييز ضد النساء، يتم اقصاء النساء وتجاهل حقوقهن. يستخدم النضال الوطني ضد الاحتلال ذريعة لتجاهل حقوق النساء والممارسات العنصرية المرتكبة بحقهن. ولذا فان على المنظمات والمؤسسات كافة ان تعمل سويا لمحاربة مثل هذه القضايا بشكل فاعل يجب ان تتعلم المنظمات الحكومية من تجربة منظمات حقوق الانسان كما يجب ان تستفيد من القدرات الاقتصادية والسياسية المتاحة للسلطة الفلسطينية. في النهاية، تقع المسؤولية بالدرجة الاولى على الحكومة كي توفر الحماية والرعاية الكاملة لانباء شعبها من خلال المؤسسات التابعة لها. حتى الان فشلت السلطة الفلسطينية في القيام بمسؤوليتها تجاه الفلسطينيين وخاصة تجاه النساء الفلسطينيات.

ان تزايد اعداد الجرائم الموجهة ضد النساء التي تم الإبلاغ عنها اضافة الى جرائم قتل النساء على خلفية "الشرف" قد يكون ردة فعل على التغييرات الاجتماعية والضغط المتزايد على الحياة اليومية. كما ان ذلك قد يكون راجعا الى زيادة نسبة التزام منظمات حقوق الانسان بموضوع نشر الوعي ومساعدة النساء اللاتي يحتجن الى المساعدة. ان تزايد عدد الحالات التي يتم الإبلاغ عنها غالبا ما يكون راجعا الى كلا السببين السابق ذكرهما. في الوقت الذي يزداد فيه عدد النساء اللاتي يعانين من العنف المنزلي ويتعرضن للتهديد المتواصل من قبل عائلاتهن، يزداد عدد النساء اللاتي يتم تشجيعهن لطلب يد العون والمساعدة. بسبب زيادة درجة انتشار الوعي حول حقوق النساء وتجاربهن، تزداد نسبة النساء اللاتي تتم حمايتهن من العنف النفسي والجسدي في نطاق عائلاتهن والمجتمع بشكل عام.

تعتبر الجهود التي تبذلها المنظمات وتلك التي يبذلها المجتمع هامة جدا للمجتمع الفلسطيني بما لديه من معرفة ضئيلة فيما يتعلق بكيفية معالجة حالات العنف الممارس ضد النساء، خاصة العنف الجنسي. لان ممارسات المرأة الجنسية لا تناقش سواء كان ذلك على المستوى الشخصي او المستوى العام، يفتقر المجتمع الفلسطيني الى اليات لمعالجة العنف الممارس ضد النساء ومساعدتهن. ان التضارب بين مفهومي الشرف والعار يؤدي الى لوم وعزل وموت النساء في النهاية. يؤدي الخوف من الممارسات الجنسية للمرأة الى توجيه اللوم لها وتحميلها مسؤولية اي جريمة ترتكب بحقها. ومن خلال اللجوء الى هذه الحلول المدمرة كليا تعيش الفتيات والنساء وعائلاتهن في حالة خوف دائم من ان يخدش شرفهن. وحتى في الحالات التي تتمكن فيها العائلة من تسوية المشكلة دون اللجوء الى العنف فقد يطلب المجتمع المحلي فعلا اكثر تطرفا في هذه الجرائم، حيث يتمحور سبب مثل هذا الضغط الاجتماعي في الغالب حول مسألة "تنظيف شرف العائلة" او (مسح العار الذي لحق بشرف العائلة).

## 6.5 ملاحظات استنتاجية

تعاني النساء من العنف في كافة اطر حياتهن الاجتماعية منها والمحلية وتلك التي يحيينها في ظل الاحتلال الامر الذي يؤثر على كافة نواحي الحياة في فلسطين. ان سيادة الذكور التي تعتبر اساس كافة اشكال العنف الممارس ضد النساء والذي يخترق كافة نواحي حياتهن على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، مما يجعل محاربة هذه الظاهرة امرا مستحيلا. ان العمل من اجل تحسين حقوق المرأة امر بغاية الصعوبة، ويتطلب الكثير من الوقت والجهد والصبر خاصة في فلسطين حيث تلعب العوامل الخارجية دورا بارزا في تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية فيها.

ان قتل النساء والفتيات على خلفية "الشرف" تجسيد متطرف للعنف الممارس ضد المرأة. انه اداة سيطرة تستخدم لحبس النساء في بوتقة الممارسات التقليدية واتباع نمطية المجتمع. يعزز العنف البنيوي الذي يفرضه المجتمع العنف المنزلي والعكس. تعذر الانظمة القانونية والسياسية في فلسطين الرجال الذين يرتكبون جرائم القتل على خلفية "الشرف". في فلسطين، يتم تشجيع القوانين والممارسات التقليدية والترويج لها. اصف الى ذلك ان هذه العادات والتقاليد الاجتماعية تساهم في تعزيز النظام السياسي المهيمن عليه من قبل الذكور والذي بدأ يخترق النظام الفلسطيني اليوم.

يجب استهداف كافة اشكال العنف الممارس ضد النساء، اثناء محاربة جرائم قتل النساء على خلفية "الشرف" التي تستخدم كاداة لممارسة الضغوطات عليهن. لن يؤدي دعم وتقوية النساء الى تحقيق الاهداف المرجوة منه لفترة طويلة اذا لم يتغير النظام بشكل جذري. يجب يدرك المجتمع تساوي حقوق الرجل والمرأة من خلال الفهم المتبادل والمتعاون، لان كلا الجنسين يلعبان دورا في تعزيز البنية العنصرية واعاققة التقدم.

## 7. توصيات

- يجب ان تدرك السلطة الفلسطينية مسألة العنف الممارس ضد المرأة وان تقوم بمعالجة هذه المشكلة. يجب ان تصدر السلطة الفلسطينية في الحال جزاء عقابيا للعائلات الفلسطينية لدعم وحماية حقوق المرأة.
- يجب ان تلتزم السلطة الفلسطينية بالكامل بالقواعد التي ينص عليها القانون الاساسي، وان تعمل على تطبيق حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة. ويتطلب ذلك تطبيق البنود التي نص عليها ميثاق حقوق المرأة بكل اشكالها واطرها. يجب ان لا ينظر الى حقوق المرأة على انها امور ثانوية بل على انها متم للحياة السياسية والاجتماعية.

- يجب تزويد المؤسسات الحكومية كمكتب الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة التعليم الكافي والمناسب فيما يتعلق بموضوع حقوق المرأة.
- يجب ان ينتشر الوعي الاجتماعي على كافة المستويات ولكل الاعمار، وخلال الرجال والنساء. لحاربة العنف الممارس ضد النساء على المدى البعيد، فان تقوية النساء وتعزيزهن لا يكفي لان التركيبة الاجتماعية ستبقي على سيادة وهيمنة الرجل. ولذا فان من المهم جدا ان يشارك الرجال في النقاشات التي تتمحور حول قضايا المرأة. اضع الى ذلك ان من خلال نشر المعرفة فيما يتعلق بموضوع حقوق المرأة والعنف الممارس ضدها في مرحلة مبكرة، فسيشعر الفلسطينيون بالاحترام والتفهم المتبادل لبعضهم البعض.
- من اجل تحقيق تغيير دائم فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان في فلسطين، يجب تحقيق المساواة بين الجنسين اضافة الى تعزيز الاحترام المتبادل في كافة المستويات التعليمية. تلعب المدارس دورا هاما في رسم ملامح مستقبل الدولة والمجتمع. اذا امكنت معالجة هذه المشاكل في مراحل مبكرة من عمر المواطنين (مرحلة الطفولة)، فسيكون لذلك تاثير طويل المدى على حياة الفلسطينيين.
- يجب ان تفهم المؤسسات العالمية من خلال عملها والجهود التي تبذلها في فلسطين العناصر التقليدية للنظام الاقتصادي من اجل بناء اسس قانونية شرعية للعمل. ان وضع مشكلة ما في الاطار الاجتماعي الذي وجدت فيه يمكن المجتمع من التعاون لايجاد عدة طرق لمواجهةها ومن ثم القضاء عليها.
- يجب ان يتحقق الدعم الاجتماعي من خلال انشاء مراكز محلية تعنى بشؤون المرأة بحيث تحتوي على خبراء نفسيين وخبراء في مجال العمل الاجتماعي مختصين في التعامل مع قضايا العنف المنزلي. تعتبر محاور مثلا جيدا على هذه المراكز، لكن ليس لديها الموارد الكافية لمعالجة الحالات المتزايدة التي يتم الابلاغ عنها. ولذا يجب انشاء الملاجئ الاقليمية مع المراكز المحلية لتقديم المساعدة والاستشارية الفورية والعاجلة.
- لا يجوز اهمال النظام القانوني العرفي التقليدي، بل يجب ان يخضع للبنى القانونية الرسمية، بحيث لا يجيز هذا النظام الممارسات العنصرية والعنف الموجه ضد المرأة يجب ان تسود الانظمة القانونية الرسمية الفلسطينية على النظام القانوني التقليدي العرفي.

## 8. المصادر والمراجع

عبد-حسين، سريدا، 2005، "حقوق المرأة السياسية والمدنية"، *الاحوال القانونية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية*، تقرير حول تلليل الفجوة بالرجوع الى ميثاق حقوق المرأة، (WCLAC)،

2008-03-11، [http://www.mediterraneas.org/print.php3?id\\_article=278](http://www.mediterraneas.org/print.php3?id_article=278)

عجلوني، لونا، 2002، "القتل على خلفية الشرف"، المرشد، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان، <http://www.phrmg.org/PHRMG%20Documents/Honor%20Killing/English/honor> 2008-02-30 killing.htm

المنتدى، منظمة فلسطينية غير حكومية تقاوم العنف المنزلي ضد النساء، 2007، جرائم قتل النساء في فلسطين في الفترة الواقعة بين 2004-2006، رام الله

مراقبة حقوق المرأة، 2006، "السؤال هو الامن، العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات"، تقرير مراقبي حقوق الانسان 18:7 (ه) <http://hrw.org/reports/2006/opt1106/opt1106web.pdf>

جاد، اصلاح، 1998، "نماذج على العلاقات ضمن العائلة الفلسطينية خلال الانتفاضة"، *المرأة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية*، صحافة الجامعة الهندية، بلومغتون

باسيا، 2008، *مذكرات باسيا 2008*، باسيا، القدس

جهاز الاحصاء الفلسطيني، 2006، *العنف المنزلي في دراسة تحليلية عن المنطقة الفلسطينية*، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله

جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006، *مسح اجتماعي عن العنف المنزلي (كانون اول، 2005-كانون ثاني، 2006) النتائج الاساسية*، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله.

جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2006، *قضايا واحصائيات حول النساء والرجال في فلسطين، 2006*، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله

رايس، ناصر، 2003، "قانون حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، *صحيفة فلسطين-اسرائيل* 10(2)، صفحة 50-57

صباغ، سهى، 1998، *المرأة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية*، صحافة الجامعة الهندية، بلومغتون

سين، بيرنا، 2005، "جرائم القتل على خلفية الشرف القيمة والمعنى"، *جرائم 'الشرف' نماذج العنف ضد النساء*، الصفحة 24-63، كتب زيد، لندن

شلهوب-كيفوركينان، نادرة، 1999، "باتجاه تعريف ثقافي للاغتصاب: مشاكل في التعامل مع ضحايا الاغتصاب في المجتمع الفلسطيني"، *المنتدى العام للدراسات المتعلقة بالمرأة* 22(2)، الصفحة 157-173

شلهوب-كيفوركينان، نادرة، 1999، "السياسة الكامنة خلف التعقيم على اضطهاد النساء جنسيا: دراسة حالة المجتمع الفلسطيني" *اضطهاد الطفل واهماله* 23(12)، الصفحة 1275-1293

شلهوب-كيفوركينان، نادرة، 2005، "البحث في الضحايا من النساء في تحليل اجتماعي وقانوني للمجتمع الفلسطيني" *جرائم القتل على خلفية 'الشرف' نماذج على العنف ضد النساء*، الصفحة 160-180، كتب زيد، لندن

شلهوب-كيفوركينان، نادرة، 2002، "قتل النساء والنظام القضائي الفلسطيني بخصوص الجرائم: هل هناك امل

باي تغيير في اطار بناء الدولة؟"، دراسة للمجتمع والقانون 36(3)، الصفحة 577-606

شاروني، سيمونا، 1995، النوع الاجتماعي والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، سياسة قمع النساء، مطبوعات جامعة ساير وسيوس، ساير وسيوس

تيريس، روبرت، اينوتيريس، 2002، "دراسة القانون في فلسطين: الحل المتناقض و القانون العرفي في مجتمع حديث- موروث"، صحيفة بيركلي للقانون الدولي 20، 462-495

وارنوك، كيتي، 1990، الارض قبل التجليل، ماكميلان المحدودة للتعليم، هونغ كونغ

مركز المرأة العاملة، 2005، الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، تقرير حول تحليل الفجوة باستخدام (CEDAW) كمرجع، 11-03-2008

[http://www.mediterraneas.org/article.php3?id\\_article=278](http://www.mediterraneas.org/article.php3?id_article=278)

ويلشمان، لين. حسين، ساراه، 2005، جرائم القتل على خلفية ' الشرف'، التطرف والعنف ضد النساء، كتب زيد، لندن